

د. زكرياء وهي
رئيس المجلس العلمي

الكتيبة بن قويدر
مديرة المكتبة

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

التنمية والأمن في إفريقيا

مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر

من إعداد الدكتور: عبد الحفيظ جبابلية

الموسم الدراسي 2021-2022

برنامج محاضرات المقياس

الحصة الأولى: التصورات النظرية والمفاهيمية للتنمية

الحصة الثاني: التصورات النظرية والمفاهيمية للأمن

المحور الأول: التنمية في أفريقيا: الجهود والمبادرات

أ/ الاتحاد الإفريقي ومساعي الجهود التنموية الإفريقية.

الحصة الثالثة: التجمعات الاقتصادية الإفريقية (الجزء الأول)

الحصة الرابعة: التجمعات الاقتصادية الإفريقية (الجزء الثاني)

الحصة الخامسة: اتفاقية أبوجا وأفاق 2063.

الحصة السادسة: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

ب/ إفريقيا والمبادرات الدولية للتنمية.

الحصة السابعة: 1/ منظمة الأمم المتحدة والمبادرات التنموية.

الحصة الثامنة: 2/ الدول المانحة وأدوار التنمية الإفريقية.

الحصة التاسعة: جهود التنمية الإفريقية: نظرة تقييمية

المحور الثاني: الأمن في أفريقيا: الجهود الإفريقية والأممية

أ/ الجهود الإفريقية ومحورية تحقيق الأمن.

الحصة العاشرة: الاتحاد الإفريقي ومساعي تحقيق السلم والأمن.

الحصة الحادي عشرة: التجمعات الإقليمية ومساعي تحقيق السلم والأمن.

ب/ تحديات الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن وسبل تجاوزها

الحصة الثانية عشرة: التحديات المختلفة للاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن

الحصة الثالثة عشرة: سبل تجاوز تحديات تحقيق الأمن

استنتاجات

مقدمة:

إن المتأمل لحالة إفريقيا الراهنة يجدها مزيجا حرجا من غياب الأمن والتنمية وتترجم في حالة اللاإستقرار التي لازمتها منذ عدة عقود من الزمن وكذا حالة التخلف المزمنة التي طبعتها، فلا يكاد يخلو ذكر لأفريقيا إلا واستتبع في السياق مفهومي الامن والتنمية، حتى صارت إفريقيا موسومة بهذين المفهومين. إفريقيا ولا شك تعاني من هذه الحالة وكانت النتيجة أزمات ونزاعات اعتبرت هيكلية وليست آنية ظرفية، فغالبية طبيعة التهديدات في القارة الإفريقية مرتبطة بالبيئة المحلية أولا والبيئة الدولية في توجهاتها ثانيا، مع ملاحظة غلبة تأثير هذه الأخيرة على البيئة المحلية.

فحالات الفشل الدولاتي وعدم قدرة الدول على التحكم في مسار التفاعلات على كل المستويات بما فيها الوطنية والأقليمية والدولية أدى إلى تشكل صورة موصوفة بالفوضى، وعززت ظواهر عدة منها الجريمة المنظمة والإرهاب والنزاعات الداخلية في شتى أبعادها الاثنية او السلطوية أو التنموية حول منطق توزيع الثروة، وهو ما أدى بالقارة لأن تدخل في نفق مظلم وأتون حروب وصراعات وحالة من التخلف يعلم أيّ منا بدايتها لكن لا أحد يعلم نهايتها، ومما يزيد الأمور تعقيدا هو ذاك الاستغلال الخارجي لأطراف خارجية لهذه الحالة والاستثمار فيها خدمة لمصالحها، وذلك بفعل حالة الاختراق والتغلغل التي تطبع أغلب دول القارة، ومن جهة ثانية تلاقي مصالح هذ الأطراف مع جهات محلية ونسج خيوط علاقات وشبكات نفوذ تعزز بها مكانتها في القارة أو على المستوى الدولي، على اعتبار أن إفريقيا من القارات الأكثر توترا في العالم والأغنى بالثروات المعنوية والمهمة استراتيجيا.

إن الحالة أعلاه لم تكن خافية على أحد كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبسبب امتدادات حالة اللامن والتخلف وانعكاساتها على خارج إفريقيا دفع بالفاعلين الدوليين دولا

ومنظمات وهيئات أممية للتدخل والتحرك لأجل تقديم العون والنهوض بإفريقيا، لكن ونظرا لتأكد مخططات هذه الهيئات والفواعل وبأن تحركاتها وإن كان ظاهرها دعوات للنهوض بإفريقيا وتقديم المدد والعون لها، فإن باطنها يعزز من التبعية ومزيذا من حالة الاختراق والتغلغل، كل حسب نفوذه، وكل حسب مخططه وشركائه المحليين، هذا الأمر دفع بالأفارقة إلى طرح عدة مبادرات وعدة برامج تنموية من أجل مجابهة الوضع القائم، من منطلق أن تحقيق التنمية يعزز من حالة الأمن، وفي المقابل ظهرت أصوات إفريقية تنادي بضرورة إحلال الأمن أولا ومن ثم فسح المجال للتنمية، فما لم يكن هناك أمن لن تكون هناك تنمية.

وتأسيسا على ما سبق أعلاه، تأتي هذه المحاضرات بعنوان التنمية والأمن في إفريقيا، لتبحث في مضامين هذه الجدلية، والسماح من خلالها للطلاب بتطوير فهم متقدم لجذور وعواقب وسياسات الأداء التنموي غير المتكافئ وانعدام الأمن في إفريقيا، وهو ما سيشجعهم على التفكير النقدي والتحليل حول القوى الأساسية التي تشكل قضايا التنمية والسلام وتحقيق الأمن في القارة، كما سيشجع الطلاب على التعامل مع تاريخ إفريقيا وتراث إفريقيا الاستعماري وما قبل الاستعماري وأثاره لفترة ما بعد الاستعمار على السياسات المعاصرة والمستقبلية في القارة.

وفي سبيل بلوغ الغاية أعلاه، تم تصميم هذه المحاضرات بشكل متعمد لتعريف الطلاب بمجموعة وجهات النظر التخصصية المتخلفة بما في ذلك العلوم السياسية والاقتصاد والأمن والأنثروبولوجيا وحتى الديموغرافيا، مع ما يقتضيه ذلك من معرفة لحد أدنى من المعلومات حول إفريقيا.

التصورات النظرية والمفاهيمية للتنمية

1/ التنمية: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وتجلى مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبح مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في الشؤون العالمية وكذا الفكر الاقتصادي والتنموي. وكان ظهوره بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عوائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور المفهوم ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك: التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية. وبالإضافة لذلك استُحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتته وتحسين وضعه الاجتماعي.

وقد مرّت دراسة التنمية السياسية في مسار تطورها بثلاث مراحل تمثلت الأولى في تطور التراث الفكري الغربي بعد الحرب العالمية الثانية حيث سيطر النموذج الوظيفي الليبرالي كمعيار للتنمية، والذي تشترك نماذجه في تصور مشترك واحد هو أن هناك طريقا واحدا لتطور المجتمعات يتمثل في بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية ليبرالية على النمط الغربي، وعليه اعتُبر مدى اكتساب المجتمع والدولة لخصائص مثل المأسسة، الاندماج والشرعية معايير لقياس مدى تنميتها، وبرز هذا النموذج في دراسات كل من "أبتر" Apter، وكتابات "ألموند" Almond و "فيربا" Virba، و"ألموند" و "كولمان" Coleman حول التنمية السياسية.

أما المرحلة الثانية فبدأت منتصف الستينيات حيث أُعيد تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة النظام السياسي على المحافظة على النظام العام، ومن أبرز علماء هذا الاتجاه "هنتغتون" الذي فسر التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على كبح وفرض السيطرة على الحركية الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية، في حين تميزت المرحلة الثالثة بعد 1971 بماعتماد دراسات التنمية السياسية على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد، وذلك ابتداءً من دراسة "بايندر" binder عن أزمات وتعاقبات التنمية السياسية وكتابات "أبتر"، وتجسّد هذا التحول في إطار المدخل التحديثي من خلال كتاب "ألموند" و "بويل" بعنوان "السياسة المقارنة: النظام و العملية والسياسة العامة"، حيث اعتمدت دراسات التنمية السياسية في هذه المرحلة على مدى القدرة على حفظ النظام و وضع السياسات العامة وتنفيذها.

وقد شكلت دراسات التنمية السياسية، حول العالم الثالث، محور اهتمام جيلا كاملا من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا....، حيث مثلت بداية النهضة والتقدم في دراسات السياسة المقارنة مع اهتمامها بالتحديث، وبالمقارنة بين

النظم السياسية الحديثة والتقليدية، وقد تطور هذا الاهتمام في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ليأخذ شكل اهتمام أولي بالتنمية السياسية باستخدام مناهج مثل: نظرية النظم، والتحليل الإحصائي، والتاريخ المقارن. ثم تحول الاهتمام والتركيز أواخر الستينيات إلى جهود أوسع كمحاولة للوصول إلى نظريات أكثر وضوحاً حول " التغيير السياسي " على يد موجة من الباحثين الشباب المختصين حول الدول الجديدة في كل من إفريقيا وآسيا، ضمت أمثال "أبتر"، "بايندر"، "كولمان"، "لوشيان باي" و "دانكوتروستو".

وعلى أسس دراسات هؤلاء الباحثين شهد العالم مع نهاية القرن العشرين ثورة تحديث عالمية لمواكبة التطورات السياسية العالمية الجديدة، والتي شملت كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويقصد بالتحديث زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده، وقدراته وإمكاناته، وضبط ظروفه سياسياً، اجتماعياً واقتصادياً، وفي هذا الإطار يرى " مانفرد هالبرن " أن التحديث عملية تتضمن تحولات في جميع الأنظمة والنواحي التي يستعين بها الإنسان في مجتمعه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً ودينياً ونفسياً.

في حين يشير مصطلح التنمية السياسية إلى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم، حيث تتوافق فكرة التغيير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة، ويعني مصطلح التنمية السياسية التحول من اللاديمقراطية (الشمولية والاستبداد) إلى الديمقراطية، أي أن النسق السياسي النامي هو الذي يشبه في شكله البنائي والتنظيمي الأنساق الأمريكية والغربية. وتشير التنمية السياسية كذلك إلى نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطور الذي يعمل على التوفيق بين التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية، أي يعمل من أجل تحقيق الحاجات والأهداف الاجتماعية.

وترتبط التنمية السياسية ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، إذ يعتبران وجهين لعملة واحدة و لا يمكن حصول واحدة دون الأخرى، إذ يرى " فيربا " virba أن التحديث لا يتم بنجاح إلا إذا شعر المواطنون بأنهم جزء لا يتجزأ من النظام السياسي، وأن هذا التحديث يستلزم عمليتين مترابطتين هما: التحولات الأساسية في مصادر السلطة ومراكزها من التقليدية للعلمانية، ثم التحولات الأساسية الواجبة في اتجاهات الأفراد إيماناً و وعياً بأهمية التحديث و نتائجه. فقد ارتبط مفهوم التنمية السياسية عند كثير من المفكرين بعملية التحديث في المجتمع، بحيث قُرن مفهوم التنمية السياسية بمفهوم التحديث السياسي.

وقد كان "ليبست" Lipset (1959م) أول من ربط بين النظرية ومستوى التنمية، وإمكانية التحول إلى الديمقراطية في حقل الدراسات السياسية المقارنة، حيث أكد على وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ومسألة الشرعية السياسية، على أسس تجريبية في دراسة بعنوان " بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية " : Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and Political Legitimacy أكد فيها بأن كافة جوانب التنمية الاقتصادية من تصنيع وتحضر و ثروة وتعليم، هي عوامل مترابطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، وفي آن واحد تشكل وتعتبر العوامل الرئيسية الداعمة لأي نظام سياسي، وظروف تحقيق الديمقراطية.

فتطوير هذه الجوانب وتعزيزها مرتبط بقوة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن طبيعة العلاقة بينها ليست وحيدة الاتجاه. " فهناك علاقة وطيدة بين جوانب البنية الاجتماعية مثل الدخل والتعليم والدين من جهة، والديمقراطية من جهة ثانية". ويضيف ضرورة توفر الشرعية من أجل بقاء واستمرار أي نظام ديمقراطي، والتي

تتحقق عن طريق التنمية المستدامة (فعالية النظام)، ويؤكد في هذا الجانب على ضرورة تعزيز دور الطبقة المتوسطة في المجتمع الحديث سياسيا واجتماعيا إضافة لدورها الاقتصادي باعتبارها أساس عملية التحول ومتغيراً رابطاً بين التنمية والديمقراطية.

وعليه فإن عملية التحديث حسب " ليبست" تتجلى من خلال تغيير الظروف الاجتماعية التي تعزز بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، وتنمية رأس المال البشري، وتطوير التعليم في أوساط كافة الشعب من أجل تحقيق نوع من التوازن الطبقي في المجتمع، فحسبه " فإن المجتمعات المنقسمة إلى طبقة كبيرة واسعة فقيرة، ونخبة صغيرة يؤدي إما إلى الأوليغارشية (حكم/دكتاتورية الأقلية)، أو إما إلى الاستبداد".وعليه فإن التنمية السياسية كعملية تحديث عند " ليبست" هي ظاهرة متعددة الأبعاد تمثل عملية مترابطة من مجموعة ظروف متكاملة، العلاقة بينها ليست وحيدة الاتجاه، تلعب فيها التنمية الاقتصادية دور المتغير الوسيط بين مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعملية تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي.

التصورات النظرية والمفاهيمية للأمن:

تعرض الأمن الدولي في فترة الحرب الباردة وما قبلها (الحربين العالميتين) إلى أزمات حادة كادت أن تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين المعسكرين، وكان الصراع بين القطبين حول مراكز النفوذ في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط القطبية الثنائية، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضا عن نظام الأمن الدولي الذي يكون فيه العالم أكثر أمناً واستقراراً وملائمة لواقع النظام الجديد.

وعلى صعيد الأمن الإقليمي فقد سعت دول المجموعة الأوروبية إلى توثيق علاقات الاندماج القائمة عبر تأسيس الاتحاد الأوروبي، ثم السعي إلى بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، التي انعكست على نمط تفاعل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية، كما سعى الحلف إلى تعظيم مكاسبه الأمنية، عبر سياسة الحوار والشراكة والتعاون في إطار محيطه الإستراتيجي ، بالإضافة إلى اعتماده سياسة التوسع والتمدد في وسط وشرق أوروبا

- **مفهوم الأمن:** يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به. ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه: " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذاً من الخطر". أو أنه: "يُخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء أكانت قيماً تتعلق بالفرد أو بالمجتمع).

ويعرفه شارل سلاينشر بأنه : " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها ". أما بوث Both و ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر " .

أما باري بوزان Barry Buzan فيرى أنه : " في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد " . أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه : " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء " .

ويضيف بادوين مصطلح المأزق المجتمعي الذي يعرفه بأنه: " تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة " .

فالأمن هو " القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية " .

• **مقومات الأمن:** عند مناقشة مقومات الأمن، تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة، وهي:

- أ- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد.
- ب- صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن.
- ج- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات.

- **أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي:** يتضمن تعيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع لسكان، وكذا طريقة انتشار الصناعات على الأقاليم، وإمكانية توفر وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد، ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الآتية:

أ- **حجم الرقعة الجغرافية:** هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانباً من قوتها، وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي، وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

1- استيعاب تعداد ضخم من السكان بالإضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة)، وكذا وفرة وتنوع الموارد الطبيعية، وهو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضغط السكاني والموارد المحدودة.

2- منح عمق إستراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضربة الأولى ويقلل من تأثير المفاجآت الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية والاقتصادية، ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو، واستدراجها ثم إفنائها.

ب- **التضاريس أو طوبوغرافية الأرض :** تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة، فكلما كان الاتصال سهلاً كلما زادت درجة التجانس والترابط الثقافي وهذا مايسهل من عملية الدفاع عنها مثل جبال البرانس بإسبانيا والمحيطين الهادي والهندي بالنسبة للولايات المتحدة، قبل ظهور الصواريخ العابرة للقارات.

ج- الموقع الجغرافي : تبرز أهمية هذا العامل من خلال :

- 1- مدى اندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي(عكس الدول الحبيسة).
- 2- يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية.
- 3- إشرافها على المضائق والأذرع المائية العالمية.

إلا أن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجستي.

- **ثانيا: المقوم الاقتصادي** يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصاداً إنتاجياً أو اقتصاداً ريعياً، بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولاً إلى تنمية مستدامة والتي تعد اللبنة الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي.

- **ثالثا: المقوم الاجتماعي** يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف، أقليات، مذاهب..) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع)، وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة

- **رابعا: المقوم السياسي** يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين هما:

أ- **المحور الداخلي:** يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، التداول السلمي للسلطة...)، وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية .

ب- **المحور الخارجي :** يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.

• **مفهوم الأمن وعلاقته بالمفاهيم المشابهة والمتداخلة:** ممّا لا شكّ فيه أنّ مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأخرى في العلاقات الدوليّة يتداخل مع بعض المفاهيم ذات الصّلة، سيما أنّ مفهوم الأمن ظل يعاني من صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع، والذي يتّضح من خلال تعدد وتنوّع التعاريف المتعلّقة به، والتي تشير إلى علاقته ببعض المفاهيم الأخرى، وسوف يتم الإشارة إلى بعض هذه المفاهيم التي لها علاقة بموضوع المقياس.

1- **الدّفاع وعلاقته بالأمن:** بالنّظر إلى الدّفاع على أنّه وسيلة لحماية المصالح الإستراتيجية للدّول من التهديدات، فإنّه يسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية، فهو يقترن بالأمن لأنّ معظم التعاريف التي وضعت للأمن اقترنت بالدّفاع عن المصالح الإستراتيجية للدّولة.

ولقد تطوّر مفهوم الدّفاع في ظلّ العولمة، إذ لم يعد يقتصر على القدرات العسكرية والحماية الجسدية، التّفسية والماديّة للدّولة بل تعداه ليشمل أفراد وجماعات وجوانب أخرى معقّدة في ظل العولمة كالدّفاع عن هويّة المجتمع، ومع ذلك فإذا كان الدّفاع يعتمد على الخطط الإستراتيجية والوسائل الماديّة ويتطوّر بتطوّر الزّمن، إلا أنّ الأمن أبعد من ذلك هو الإحساس بالابتعاد عن

الخطر، بإضافة مجالات لكل منهما مختلفة ومتباينة ولا يمكن جمعها في إطار واحد.

2- التهديدات وعلاقتها بالأمن:

أ- تعريف التهديد: إنّ الأمر الحاصل في طبيعة الحروب التي تحوّلت من حروب خارجية إلى حروب داخلية تغير نوع التهديدات، والذي يتجلّى من خلال إشارات " مدرسة كوبنهاغن " التي تجاوزت النظرة التقليدية للتهديدات الأمنية المختلفة في القدرة العسكرية، لتركز على الصراعات العرقية الإثنية كتهديد مباشر لبقاء الدول والمجتمعات، نتيجة التّصفيات العرقية القائمة مثلما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي، وتطوّر الأمر بعد ذلك لينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفيها المجموعات اتّجاه تطوّرها بدون المساس باللغة، والدين، والعادات والهويّة.

هذه التهديدات بدورها مفهومها غير محدّد، إذ تتداخل مع عدد من المصطلحات مثل: **الخطر والتّحدّي**، وتمثّل هذه المصطلحات الجانب الموضوعي للتهديد الأمني، وغيابها يعني الوصول إلى حالة من الاطمئنان من الخوف وليس القضاء نهائياً على الإحساس بالخوف، وهذه هي الحالة التي تعرف بالأمن الحقيقي النسبي، ويمكن الوقوف عند مفهوم الخطر وما يشكّله من تهديد أمني.

✓ أولاً: **الخطر وعلاقته بالتهديد الأمني**: لقد جاء في عدد من القواميس تعريف الخطر لغة، فكان أحد هذه التعاريف تشير إليه على أنّه: " هو كلّ مهدّد محتمل الوقوع وله الإمكانية التنبؤية تتأرجح بين الازدياد والنقصان " ولهذا الخطر مدلوله، إذ يتّصل بقلة مناعة وحصانة المجتمع مقارنة بغيره من المجتمعات.

ويشير للخطر بأنه المرحلة الأولى لإدراك التهديد، لأنه عند إدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد.

فالخطر غير محدد المعالم ويبقى أمرا محتملا قد يؤدي إلى التهديد كما لا يؤدي إليه حسب الدرجة التي يكون عليها، ولهذا فإن العلاقة بين التهديد والخطر تبرز من خلال أن الخطر هو مرحلة أولية تتطور لتصبح تهديدا، وإذا بحثنا في مضمون المفهومين نخلص إلى نفس النتيجة، بمعنى أن الخطر الأمني يتضمن شقين، إذا استمر وزادت حدته تحول إلى تهديد أمني، أما إذا استقر في وضع معين فسيبقى على حالته.

✓ **ثانيا: التحدي وعلاقته بالتهديد الأمني:** من بين التعاريف التي تشير إلى معنى التحدي، نجد أن التحدي يعني: " المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها وتشكل حرجا عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية ويصعب تجنبها أو تجاهلها."

ومن خلال هذا التعريف يبدو أن التحدي أعلى درجة من الخطر فهو يؤدي إلى درجة عالية من التهديد، وتكون أخطاره ذات تأثير كبير على الأمن القومي، لأن التهديد في هذه الحالة يكون مصحوبا بالعنف أو باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

ب- تحليل أنواع التهديدات الأمنية ومصادرها:

- **أولا- أنواع التهديدات:** ثمة اختلاف وجهات النظر في تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة خطورتها، فهناك من صنفها حسب أنواعها الرئيسية وهي كما يلي:

- **تهديد الهجوم العسكري:** ويمثل ذلك الحروب والنزاعات المباشرة.

- **تهديد النشاط الإجرامي:** ويمثل الإرهاب الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية... إلخ.
- **تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته على المدى الطويل:** مثل المجاعة، الأمراض الخطيرة، التدهور البيئي... إلخ.
- بينما هناك معيار آخر يقسم التهديدات وفق درجة خطورتها، وتم تصنيفها كما يلي:
- **التهديدات الفعلية:** وهي التي تعرض الدولة لخطر دائم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامه.
- **التهديدات المحتملة:** وتعني وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- **التهديدات الكامنة:** وتعني وجود أسباب الخلاف بين طرفين دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.
- **التهديدات المتصورة:** وهي تلك التهديدات التي تكون في شكل تخمينات وتشير النظرة المستقبلية لاحتمال ظهورها.
- إنّ هذه التهديدات الأمنية لها أبعادها ونطاقها، حيث أنّ للتهديدات الأمنية بعدها الزمني ولها نطاقها حسب درجة التهديدات، بحيث كلما زادت قوة التهديد وتطوّرها تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية من حشد للموارد والجهود للحد من تأثيرها وأبعادها.
- **ثانياً - مصادر التهديدات الأمنية:** هناك صعوبة في تحديد طبيعة مصادر التهديدات بسبب تعقدها وتداخل متغيراتها، حيث يتضمن متغير التهديد للدول أنواع عديدة تبرز كتهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية إضافة إلى تهديدات أخرى.

في إطار التهديدات التقليدية، تكون مصادرها ذات طبيعة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، قد تتبع من معركة الأفكار والمعلومات الكامنة وراء تبرير الفوضى الدولية كالتباين في البيانات السياسية بين الدول المجاورة أو من الأوضاع الأمنية الداخلية التي تشهد حركات غير عادية داخل المجتمع، أو من مصادر اقتصادية مثل التضيق على اقتصاد معين بتقليص حد معين من الرفاهية مما يؤدي إلى اضطرابات داخلية تهدد كيان الدولة.

بينما التهديدات غير التقليدية، فهي تصنف ضمن تهديدات الأمن القومي وتتعلق بالأمن المجتمعي، وهي على أنواع كثيرة ويمكن ذكر ما يلي: انتشار الأمراض المعدية العابرة للحدود، الحوادث الطبيعية (كالزلازل المسببة للفيضانات، والجفاف والأعاصير التي تؤثر على الفيزياء الطبيعية الديمغرافية) التي يمكن أن تؤدي إلى تمرق البيانات السياسية والاقتصادية بشكل حاد، الإرهاب، الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تجارة النساء والأطفال، التهريب، تبييض الأموال، الهجرة غير الشرعية...)، ولكن منها تأثيراتها بصورة معتبرة على مفهوم الأمن، وكما أن هناك متغيرات أخرى للتهديد مثل الحركات الانفصالية ودور الشركات فوق القومية في الدول الهشة بالإضافة إلى مخاطر العولمة... إلخ، والتي سوف يتم توضيحها أكثر في فصول قادمة.

3- الرفاهية وعلاقتها بالأمن: وتعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب، مما يدعم توفير الحياة الميسورة وإشباع الحاجات الأساسية، فالرفاهية غاية وهدف في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يتطلبه في مختلف المجالات من أمن غذائي، صحي، اقتصادي... إلخ، وحيث الرفاهية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته سيما الفردية والجماعية والوطنية.

4- المصالح وعلاقتها بالأمن: وتعني استيعاب لحالة العلاقة السلمية التي لا يسبب فيها أي طرف الضرر للطرف الآخر، وهي حالة يأمن فيها الكل بسبب عدم اللجوء للانتقام، وتتضمن المصالحة حل النزاع بالطرق السلمية وتوسيع مجالات التعاون المشترك وتطوير مفهوم الأمن لدى كل طرف.

• مستويات الأمن:

✓ أمن الأفراد : هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساس للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، وكذا ما تنص عليه التشريعات والدساتير الوطنية، بالإضافة إلى اتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها، وكذا اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 م لحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين... بالإضافة إلى إدانة العنصرية وكل أشكال التمييز العنصري، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات، فهو يقر أن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم ضد النظام العام الدولي

✓ الأمن الإنساني: أفرزت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة مفاهيم مغايرة لمنظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية، ومفهوم التدخل الدولي الإنساني في مواجهة مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الوطني.

وقد طرح بلاتز W.E. Blatz سنة 1966م، مفهوم الأمن الفردي في كتابه

" الأمن الإنساني : بعض التأملات "، فيه انطلق من فرضية أن الدولة الآمنة لا

تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن " مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل



يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة".

أ/ الاتحاد الإفريقي ومساعي الجهود التنموية الإفريقية.

شهدت القارة الإفريقية جملة من الجهود التنموية محاولة منها تحقيق تنمية شاملة بالقارة منذ استقلال وحداتها، فالبعض من الجهود شهد إخفاقا، والبعض الآخر هو قيد التطبيق وسوف نتناول في هذا الجزء من المقياس الجهود الإفريقية المتمثلة في جهود الاتحاد الإفريقي من خلال التجمعات الاقتصادية الإفريقية المعتمدة من قبله وكذا برنامج الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا كما ستتناول الدراسة المبادرات التنموية الخارجية للقارة الإفريقية والمتمثلة في جهود الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دور الدول المانحة للقارة الإفريقية.

1/ التجمعات الاقتصادية الإفريقية (الجزء الأول)

- اتحاد المغرب العربي:

نشأ اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 بحضور بن علي رئيس تونس آنذاك، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والعقيد القذافي رئيس ليبيا والملك الحسن الثاني، بالإضافة إلى ولد الطابع الرئيس الموريتاني، والملاحظة الأساسية في هذا الصدد أن سكان المغرب العربي تاريخيا كانت شعوبا موحدة، عاشت في عهد الدولة الموحدية ودولة المرابطين، تربطها قواسم مشتركة كالدين واللغة بالرغم من وجود قبائل مختلفة مندمجة في المجتمع، وجاء الاتحاد المغربي بمجموعة أهداف تتمثل فيما يلي:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

على أن تنتهج سياسة مشتركة قصد تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار وهذا في مواجهة الخارج (الأطراف الدولية)، أما في الجوانب الاقتصادية فيهدف الاتحاد إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد، أما في الشق الثقافي فكان الاتحاد يصبو إلى تنمية التعليم في جميع المستويات والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من الإسلام، وصيانة الهوية القومية العربية وإنشاء مؤسسات تربوية وتعليمية ومؤسسات متخصصة في البحث مشتركة بين الدول.

- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

تشكلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 28 ماي 1975 وتسمى بالفرنسية Communauté Économique des états de l'Afrique de l'Ouest وتشمل كلا من البنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو وكلها دول فرنكوفونية بالإضافة إلى ست دول انجلوفونية وهي غامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، نيجيريا وسيراليون، وقد تبنت المجموعة في بداية نشأتها بروتوكولا ينظم ويسمح ويسهل حركة الأشخاص منذ 29 ماي 1979.

ولتحقيق طموح شعوب المنطقة تم مراجعة الوثيقة سنة 1993، بتبني إجراءات عميقة لتحقيق التنمية والاندماج والتعاون في مجال السلم والأمن الإقليمي، ودعم الاستقرار السياسي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا، وصولاً إلى تحقيق وحدة اقتصادية ونقدية ودعم التعاون السياسي.

وقد اهتمت المجموعة بثلاثة ميادين الأولى تمثلت في إقامة مناطق تبادل حر، والثانية تبني تعريفات جمركية مشتركة وكان ذلك في جانفي 2006، وثالثاً اتخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإجراءات اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تبني ضريبة على القيمة المضافة (TVA)، وتعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التجمع الوحيد الذي وصل إلى تسهيل حركة تنقل الأشخاص بدون تأشيرة لمدة لا تزيد عن 90 يوماً تجاه الدول الأعضاء.

- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا):

Common Market for Eastern and Southern Africa COMESA

نشأ التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا، في إطار خطة لاغوس التي أنشأت بين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية عن طريق خلق جماعات اقتصادية إقليمية، ويضم 21 دولة هي السودان، مصر، بورندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، إثيوبيا، ليبيا، جنوب السودان، الصومال. إذ تم إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا في ديسمبر 1981 استناداً إلى القرار الصادر لها في 1978، ثم تغير مسار هذه المنطقة التفضيلية لتصبح السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا.

وجاء هذا التكتل الاقتصادي من أجل عدة أهداف بداية من التعاون والتكامل وصولاً إلى تبادل تجاري، رغبة في رفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء وتسهيل حركية الأفراد والمنقولات داخل المنطقة، وتنمية العلاقات بين دول المجموعة ونحو الخارج وتحقيق السلم والأمن في المنطقة، وغيرها من الأهداف التنموية التي تصبو إليها جميع التكتلات الاقتصادية، وجاءت هذه السوق في برنامج عملها لتحقيق أهدافها بعدة خطوات أهمها:

1/ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

2/ اتفاقية تسهيل حركة السلع والخدمات لتسهيل ودعم التجارة.

3/ ترقية التعاون والتبادل التجاري بدعم مجال النقل والمواصلات.

4/ ضبط التصدير وتجارة العبور.

5/ التعاون الجمركي.

6/ التعاون في مجال الزراعة والتنمية الصناعية والاستغلال الأمثل للموارد.

وقد جاء التكتل الاقتصادي للكوميسا بمجموعة من الهياكل التنظيمية، قصد توزيع المهام والأنشطة لتحقيق أهدافه كغيره من التجمعات الاقتصادية الأخرى، إذ تحتوي الكوميسا على قمة رؤساء الدول الأعضاء والتي تستصدر قراراتها بالإجماع مثل اتحاد المغرب العربي، وتتعدّد القمة مرة سنوياً للنظر في السياسات العامة وهي بمثابة سلطة تنفيذية مع مجلس الوزراء، الذي يعمل على تنفيذ برامج القمة، كما يستصدر قراراته هو الآخر بالإجماع، ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء كما يمكن اجتماع القمة أو مجلس الوزراء في دورات غير عادية بموافقة 3/2 الأعضاء.

ويشتمل هيكل الكوميسا على لجان فنية متنوعة حسب القطاعات، بالإضافة إلى السكريتاريا التي تلعب دور المنسق بين مختلف الأجهزة غير أن الكوميسا تفتقر إلى برلمان، ما يعني أنها لا تملك سلطة تشريعية كونها تجمع اقتصادي محض، كما تتدرج ضمن أجهزتها لجنة محافظي البنوك المركزية لدول الكوميسا.

- الهيئة الدولية الحكومية للتنمية (الإيجاد): IGAD

Inter governmental authority on Development

جاءت نشأة منظمة الإيجاد نتيجة للظروف البيئية والصحية التي مرت بها منطقة القرن الإفريقي من جفاف وتصحر، وصل إلى حد المجاعة في الثمانينيات في كل من إثيوبيا والصومال، وضمت المنظمة في نشأتها 6 دول هي: إثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، الصومال، جيبوتي، إذ أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك في سنة 1980، و تم التوقيع عليها سنة 1986، تحت اسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، وفي سنة 1993 انضمت إليها إريتريا ليصبح عدد أعضائها 07 دول.

وجاءت في بداية نشأتها لتحقيق أهداف اقتصادية محضة، وفي أولوياتها مواجهة المشاكل البيئية في تلك الفترة المتمثلة في التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية من خلال تكثيف التعاون وتنسيق الجهود، بالإضافة إلى العمل على تحقيق مشاريع اقتصادية وتنموية في دول الهيئة ذات طابع إقليمي، وإنشاء برنامج إنذار مبكر ودعم الطوارئ لمواجهة المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد الإقليمي.

وقد تغيرت تسمية الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، وتحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية عام 1995 بنيروبي بحضور أعضائها، وأفصحت عن

أهداف تنمية اقتصادية بحتة، ولكن توجهها تغير فيما بعد بحكم الظروف السائدة، إذ جاءت نشأتها بحكم التقلبات البيئية التي دفعت إلى نشأتها وكان الغرض مواجهتها، لكن طغت عليها الظروف السياسية المشحونة بين أعضائها مثل الحرب الإريتريّة- الإثيوبية عام 1997، حيث أصبحت تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات بحكم الواقع، وتحولت من منظمة ذات طابع اقتصادي اجتماعي إلى منظمة ذات طابع سياسي، وكانت أول قضية حاولت المنظمة النظر فيها هي الأزمة السودانية بتاريخ 1993 أي قبل تغير تسميتها. وتم إدراج بند خاص بالبحث في تأمين الاستقرار الأمني والسياسي، إضافة إلى اهتماماتها الأصلية في مجال الأمن الغذائي والشؤون الزراعية.

وجاءت الإيجاد بهياكل لتحقيق أهدافها، تمثلت في مؤتمر القمة ويمثل رؤساء مجموع الدول والحكومات، بالإضافة إلى مجلس الوزراء ولجنة السفراء والسكرتاريا (الأمانة العامة)، إذ يتولى مؤتمر الرؤساء رسم السياسات العامة للإيجاد بحكم السلطة العليا لها، ويجتمع مرة سنويا ويستصدر قراراته بالإجماع، إذ يقدم برامج عمل متعلقة بالتعاون ومجالاته، كما يراقب عمل الهيئة لتحقيق هدف السوق المشتركة للدول الأعضاء، ثم يتولى مجلس الوزراء تنفيذ وتطبيق ما جاء في السياسة التي يتبناها مؤتمر القمة.

2/ التجمعات الاقتصادية الإفريقية (الجزء الثاني)

- تجمع دول الساحل والصحراء: CEN-SAD

Communauté des états Sahélo-Sahariens

تم إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء بموجب اجتماع القادة ورؤساء الدول المبادرة بالانشأة، بتاريخ 04 فيفري 1998 وبإشراف الرئيس السابق معمر القذافي بليبيا، وتم اعتمادها كتجمع اقتصادي إفريقي في اجتماع قمة الرؤساء والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 04 إلى 07 جويلية 2000 بعاصمة الطوغو Togo (لومي) Lomé ، وتعتبر أكبر التجمعات الاقتصادية في إفريقيا من حيث تعداد الدول الأعضاء، إذ يبلغ عددهم 23 دولة في 2009 وهي: البنين، بوركينا فاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، الطوغو، تونس.

تم إنشاء هذا التجمع كاستجابة لما دعت إليه اتفاقية أبوجا، بإنشاء تجمعات بدعوى إدراج الدول التي ليست أعضاء في تجمع اقتصادي، وذلك بخلق إطار مؤسسي لدعم التجمعات الاقتصادية، إذ جاء التجمع كغيره من التجمعات الاقتصادية بمجموعة أهداف في الميدان السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، واعتبرت أوسع من أهداف التجمعات الأخرى إذ تمثلت في:

- إقامة اتحاد اقتصادي شامل وفق مخطط تنموي، يتناسق مع مخططات التنمية للدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان حرية الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، وحرية العمل والنشاط الاقتصادي والإقامة.
- دعم المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء، بتطوير الاتصالات والنقل بين الدول الأعضاء.
- التنسيق في المجالات العلمية والثقافية.

كما جاء التجمع في اتفاق نشأته بمجموعة أجهزة تتمثل في مجلس الرئاسة، والذي يشمل جميع رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعقد اجتماعات دورية عادية مرة كل سنة، إذ يتولى رسم برامج التجمع وتحديد الأهداف باقتراح من المجلس التنفيذي، ويعتبر مجلس الرئاسة السلطة التنفيذية في الاتحاد، بينما المجلس التنفيذي يعقد دورتين في السنة ويشمل مجموع ممثلي الدول الأعضاء في مختلف الميادين ويخضع لمجلس الرئاسة.

كما يحتوي الاتحاد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يحتوي هو الآخر على مجموعة من اللجان المختصة في مختلف الميادين والمجالات، كما يملك الاتحاد بنكا للتنمية والتجارة، ومقره مدينة طرابلس يتولى هذا الأخير النشاطات المصرفية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأعمال التنموية وتمويل الاستثمارات، وكغيره من الاتحادات يحتوي على الأمانة العامة التي تتولى متابعة وتنفيذ أهداف الاتحاد.

وقد تم استحداث مجلس دائم للسلم والأمن، بالإضافة إلى مجلس دائم للتنمية المستدامة في اجتماع قمة رؤساء المجلس لدول الاتحاد لسنة 2013، وذلك لاستئصال الجماعات المسلحة في أغلب دول الساحل، والاستقرار الذي شهدته

أغلب دوله من السودان ومالي وليبيا والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى، كما طلب من مصر استحداث مركز للكفاح ضد الإرهاب.

وتم تأكيد ذلك من قبل الأمين العام لاتحاد دول الساحل والصحراء في أكتوبر سنة 2014 بنيويورك، إن دول الاتحاد بحاجة فعلية للسلم والاستقرار لما له من تأثيرات تنموية، حيث صرح بوجود وضع حد للنزاعات في دول المنظمة، وإيقاف ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة لتحقيق أجندة سنة 2063 للقارة، كما ألح على مسألة إقامة جيش لإفريقيا وهو برنامج الاتحاد الإفريقي المتعلق بالقوات الجاهزة، وألح على تفعيل ودعم جهاز الإنذار المبكر، واغتتم الفرصة لطلب دعم لاتحاد دول الساحل والصحراء من قبل الأمم المتحدة في مجال التنمية والسلم.

- الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي السادك: SADC

Southern African development community

قامت دول إفريقيا الجنوبية بإنشاء مجلس تنسيق التنمية لدول الجنوب الإفريقي، وسميت بدول المواجهة التي لم تضم في بداية تشكلها في 1 أبريل 1980 بلوساكا (زامبيا) دولة جنوب إفريقيا، للضغط عليها لأنها كانت تنتهج نظاما عنصريا، وبعد انتهاء النظام العنصري بها ونظرا لما شهده العالم من تحولات وتكتلات إقليمية بداية التسعينيات، ارتأت الجماعة إعادة الهيكلة ورسم أهداف بالتسمية الحالية للجماعة، وفق مبادئ جديدة وأصبحت السادك سنة 2015 تضم 15 دولة، كلها متواجدة في الإقليم الجنوبي للقارة وتتمثل في: زامبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي، السيشل، سوازيلاندا، جنوب إفريقيا، موزمبيق، موريشيوس، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا،

بوتسوانا، ناميبيا، وذلك بعد تحولها من المؤتمر التنسيقى لتنمية الجنوب الإفريقي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي سنة 1992.

حيث أنشأ إطار مؤسسي وتمت مراجعة برنامج السادك، وقد وردت في نص المادة 5 من معاهدة الجماعة 1992 الأهداف التي تصبو إليها، والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر وتحسين مستوى المعيشة، ودعم الفئات المحرومة من خلال تعزيز العمالة والاستفادة من موارد المنطقة، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الذات والمبادرات بين الدول الأعضاء والاستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة، بالإضافة إلى تطوير القيم والنظم والمؤسسات السياسية المشتركة وتعزيز الدفاع عن السلام والأمن، وتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية وتوطيد الروابط بين شعوب المنطقة والانتماءات التاريخية والاجتماعية والثقافية.

- جماعة شرق إفريقيا: EAC The East African Community

تم إنشاؤها بموجب التوقيع على معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا في 30 نوفمبر 1999، ودخلت حيز النفاذ في سنة 2000 من قبل كينيا وأوغندا وتنزانيا، وانضمت إليها كل من جمهورية رواندا وجمهورية بورندي في 18 جوان 2007 وهي مستعمرات بلجيكية، وتعود نشأت الجماعة إلى 3 مستعمرات بريطانية هي كينيا، أوغندا، وتنزانيا سنة 1976، كما قدمت كل من جنوب السودان والصومال طلب الانضمام إلى الجماعة، وأجل الرد عن طلب الانضمام في مؤتمر القمة المنعقد في 20 فيفري 2015 بنيروبي وفقا للمادة 03 من معاهدة تأسيس الجماعة.

وقد تعهدت الدول الأعضاء بموجب هذا الاتفاق بإنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة، ثم اتحاد نقدي وسياسي وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الخامسة للمعاهدة، ويتم ذلك من خلال وضع سياسات وبرامج رامية إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحث والتكنولوجيا، والدفاع والأمن والشؤون القانونية والقضائية على أن تضمن الدول الأعضاء ما يلي:

- تحقيق نمو مستدام والمساهمة في تنمية البلدان الشريكة.
- توطيد وتعزيز التعاون في المجالات المتفق عليها لتحقيق تنمية عادلة داخل البلدان الشريكة ما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لسكانها.
- تعزيز استخدام الموارد الطبيعية للدول الشريكة وحماية البيئة.
- توطيد العلاقة والروابط بين شعوب الدول العضوة.
- تعزيز دور المرأة في جميع المجالات.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار الداخلي وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا. CEEAC

La communauté économique des états de l'Afrique centrale

تم إنشاء التجمع في أكتوبر سنة 1983 في ليرفيل (الغابون)، ودخل حيز التنفيذ بتنصيب أمانته العامة سنة 1985، وضم في سنة 2015 عشر دول هي: أنغولا، بورندي، الكامبيرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساو تومي وبرنسيب، والتشاد، ويهدف

هذا التجمع لإقامة تعاون وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية خاصة في المجال الصناعي، النقل والاتصالات والطاقة والزراعة والموارد الأولية، لرفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة وتحقيق استقرار اقتصادي، ودعم علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق تدرج في التنمية الإفريقية.

وأهم أجهزة التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا هو مؤتمر التجمع، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في التجمع، يعقد اجتماعات دورية ويتولى رسم السياسة العامة للتجمع ورسم الخطوط العريضة، كما يوجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ويتشكل هيكل التجمع من مجلس الوزراء، الذي يضم وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد المكلفين بمسألة التنمية الاقتصادية، أو وزارات أخرى معينة من قبل الدول الأعضاء، يتولى المجلس تقديم تقارير للمؤتمر حول كل الإنجازات وأهداف التجمع، في إطار السياسة العامة والتوجهات الكبرى المحددة من قبل المؤتمر. وللتجمع محكمة قضائية تتولى شرح نصوص الاتفاقية وتطبيقاتها والنظر في مدى قانونية القرارات، كما تنظر في الطعون لاستخدامات السلطة وتجاوزات القانون، وتقدم استشارات قانونية للمؤتمر وقراراتها إلزامية، ويتولى تحضير وتنفيذ القرارات والتوجيهات التي يقدمها المؤتمر، والأمانة العامة هي التي تضمن تنفيذ ومتابعة تطبيق برامج التنمية التي تصبو إليها الجماعة، كما يملك التجمع لجانا استشارية وأخرى تقنية مختصة حسب الحاجة.

اتفاقية أبوجا وآفاق 2063

عرفت إفريقيا العديد من المحاولات التنموية الاقتصادية قبل وبعد نشأة الاتحاد الإفريقي، وهذا يعكس قناعة القادة الأفارقة بضرورة النهوض الاقتصادي للقارة وبالشعوب الإفريقية، ويتضح ذلك جليا من ظهور مجموعة تجمعات اقتصادية جهوية مختلفة، وتم تطبيق عدة برامج بعضها أثبت فشله والبعض الآخر أبدى نتائج إيجابية، بداية من مخطط لاغوس عام 1980 والذي فشل في تحقيق ما كان يصبو إليه، وصولا إلى اتفاقية أبوجا في جوان 1991 والتي تسمى (الاتفاقية المنشئة للتجمعات الإفريقية الاقتصادية).

كما جاء بعدها إعلان سرت، الذي أكد على النقاط التي نصت عليها اتفاقية أبوجا، وتبني فكرة الاندماج الاقتصادي في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في جويلية 2000، وكذا مبادرة النيباد في جويلية 2001 وإعلان أكرافيا 2007، كما جاء الاتحاد الإفريقي بالمخطط الاستراتيجي (2004 - 2007) و(2009 - 2012)، وتعتبر هذه الترسنة القانونية لفكرة الاندماج والتكامل في القارة الإفريقية. لكن تبقى اتفاقية أبوجا عام 1991 هي الهيكل الأساسي لفكرة الاندماج الاقتصادي في إفريقيا، والتي أكد عليها الاتحاد الإفريقي وسخر لها مؤسسات لدعمها وتنفيذها على أرض الواقع، أهميتها تنبع من كونها تحدد أجندة زمنية عبر مراحل لتحقيق أهداف تدريجية للوصول إلى الاندماج الكامل، ويتضح ذلك من خلال المادة 28 من الاتفاقية كما يلي:

- في المرحلة الأولى تلتزم الاتفاقية بدعم الدول العضوة في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة، والعمل على إيجاد تجمعات في المناطق التي لا توجد بها تجمعات اقتصادية إقليمية.

- على الدول الأعضاء أن تلتزم بأخذ الإجراءات اللازمة، وصولاً إلى التعاون تدريجياً وتوثيق التعاون بين المجتمعات، لاسيما التنسيق والمواءمة بين أنشطتها في جميع الحقول أو القطاعات من أجل تحقيق أهداف المجتمع.

وقد حددت اتفاقية أبوجا 6 مراحل للاندماج تتمثل فيما يلي:

✓ **المرحلة الأولى (1994-1999):** تتمثل في إنشاء وتدعيم التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

✓ **المرحلة الثانية (2000-2007):** تمثلت في خطوتين هما التنسيق والتناغم في النشاطات، وإلغاء التعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز المعرقة للتبادلات الاقتصادية.

✓ **المرحلة الثالثة (2008-2017):** وهي فترة الدراسة وخصصت لتحقيق هدفين هما: تأسيس مناطق تبادل حر وإنشاء اتحادات جمركية.

✓ **المرحلة الرابعة (2018-2019):** هي مرحلة تعتمد على ما سبق، لذا كانت قصيرة المدة، حيث يهدف الاتحاد الإفريقي إلى الوصول إلى اتحاد جمركي قاري.

✓ **المرحلة الخامسة (2020-2023):** تكون بعد تحقيق المراحل السابقة وصولاً إلى تأسيس سوق إفريقية مشتركة، وتأتي بعد تحقيق حرية في تنقل العمال ورأس المال.

✓ **المرحلة السادسة (2024-2028):** ويمكن تمديدتها إلى 2032 هدفها الوصول إلى اتحاد نقدي واقتصادي. وبذلك تكون قد استكملت مراحل الاندماج الاقتصادي والذي من المفترض أن يعود بفائدة تنموية معتبرة على كامل الشعوب الإفريقية، وفي هذه المرحلة تكون عملة نقدية واحدة

لكل الأفارقة وبنك مركزي واحد، مثل ما هو الحال بالاتحاد الأوروبي وهذا ما يصبو إليه الاتحاد الإفريقي.

ووفقا لاتفاقية أبوجا المعتمدة من طرف الاتحاد الإفريقي، وتبعا للمراحل التاريخية المحددة من خلالها، لتحقيق تكامل واندماج في القارة الإفريقية وصولا إلى اتحاد نقدي واقتصادي، اعتمد الاتحاد الإفريقي ثمانية تجمعات اقتصادية لتحقيق مضمون اتفاقية أبوجا، وتجدر الإشارة إلى أن لكل تجمع اقتصادي مجموعة أهداف خاصة بالمنطقة والدول الأعضاء.

الشراكة الجديدة لتنمية في إفريقيا.

جاءت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، كبرنامج تنموي بدمج المبادرات التالية، برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا، وخطة أوميجا ووثيقة التعاهد لإنعاش إفريقيا، وذلك في إطار احتياجات إفريقيا لمواجهة التحديات القائمة، متبينة مجموعة من المبادئ أهمها:

- الحكم الراشد كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة من كل قطاعات المجتمع.
- تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.
- الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.
- بناء تنافسي للدول الإفريقية والقارة.
- شراكة دولية جديدة خارجيا، والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم.
- التأكد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات.

وكان الهدف من اعتماد هذه المبادئ هو تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة

في:

- تشجيع الاستثمار وانتهاج سياسات إصلاحية في البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية والبيئية والزراعة والعلم والتكنولوجيا.

- حشد الموارد لزيادة المدخرات من رؤوس أموال ومساعدات تنموية، وتنويع الإنتاج والصادرات وتخفيض الديون والسرعة في تجسيد المشاريع والتعاون الإقليمي.
- تهيئة ظروف الاستقرار للحفاظ على السلم والأمن من خلال الحوكمة السياسية والاقتصادية.
- تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي القاري والفرعي، وضمان تحقيق مفاوضات لحساب القارة.
- دعم حقوق المرأة.

ويتمثل الهيكل المشرف على تنفيذ المبادرة من قمة الرؤساء الأفارقة، المكلفة بتقديم إطار عام للمبادرة وكذا لجنة التسيير المشكلة من ممثلي الدول المنشئة للمبادرة، بالإضافة إلى لجنة التنفيذ والمتابعة المشكلة من 15 رئيسا، والتي تصدر تقارير متعلقة بتطورات المبادرة بالإضافة إلى السكريتاريا والتي تقوم بالوظائف الإدارية والتنظيمية.

أما هيئة التسيير فتتكون من لجان عمل متخصصة حسب القطاع والأولوية وتتمثل فيما يلي:

- تدعيم المقومات حول السلام والأمن.
- الرشادة الحكومية للاقتصاد والشركات.
- المنشآت القاعدية.
- البنك المركزي والمعايير المالية.
- الفلاحة ودخول الأسواق.

هذا بالإضافة إلى لجان فرعية حول السلام والأمن، كما تم إنشاء آليات متعلقة بالسلم والأمن وآلية تقييم أو المراجعة من قبل النظراء.

✓ **نقد النيباد:** قدمت انتقادات لوثيقة النيباد في بداية مسيرتها، إذ ينظر إليها أنها ترسيخ للمشروطية السياسية التي تفرضها الدول الغربية والمؤسسات المالية على إفريقيا بين طرفين لا مجال للمقارنة بينهما، وأن ما جاء في فحوى الوثيقة ما هو إلا فكر ليبرالي جاء به المستعمر القديم ليبرر أهدافه من جهة، ويطمس الاستعمار الاستغلالي الممارس في إفريقيا من جهة أخرى، بينما فريق آخر ينظر إلى التوجهات الاقتصادية المعلنة في وثيقة النيباد بأنها تعكس الإطار الليبرالي الذي يعتبر الكابح للتنمية ويؤثر على مسارها باعتبارها ذات توجهات فكرية غربية، وليست منبثقة عن رؤية إفريقية منطلقة من معطيات البيئة الداخلية.

بينما يرى جون كوسي (Jean Coussy) بأن القائمين على النيباد أمام طموح برنامجهم تنتظرهم صعوبات في تحقيق أهدافهم، كما طلب منهم العودة إلى أهداف حركة الجامعة الإفريقية، والاهتمام ببرنامج الدولة والعلاقة بين الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت يشير إلى صعوبة هذه العودة نظرا للاختلافات الإيديولوجية وعدم الانسجام المنطقي، لأن تراجع دور الدولة وفتح الطريق أمام الاستثمار ورأس المال الخاص وفتح الأسواق، يسمح بتمركز المال في يد فئة قليلة مقارنة بأغلبية الشعوب، أما الاستثمارات الأجنبية في الدول الإفريقية فهي مركزة على الموارد، وبالتالي لا ينتظر منها أن تساهم في التنمية المحلية.

كما أن الاستراتيجية الاقتصادية للنيباد ركزت في انطلاقتها المادية على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة من

طرف الدول الإفريقية منذ 20 سنة قبل النيباد، وكانت نتائجها وخيمة (تراكم ديون، وفقر، وبطالة، ...)، وهو ما يؤكد أن إفريقيا من خلال هذه الوثيقة تحاول المشاركة في الاقتصاد العالمي وذلك بما تملكه من موارد لا غير.

كما جاء في بنود الوثيقة هدف حشد الإمكانيات والوسائل، وفي نفس الوقت تؤكد على عدم التبعية للخارج، ولكن نجد الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية على مدار عقد من الزمن، كانت دوما في انتظار المساعدات الخارجية من نشأتها إلى غاية إدراجها في هياكل الاتحاد الإفريقي، أين أصبح يخصص لها قسم من الميزانية العامة للاتحاد الإفريقي، وركزت النيباد على قطاعات أولوية إفريقية، ينظر إليها كأنها اهتمامات الدول الإفريقية المؤسسة لها كجنوب إفريقيا، من بنى أساسية ثقيلة وخطوط الاتصالات والتمويل والتنسيق، فهي أهداف بعيدة المدى بالنسبة لأغلبية الدول الإفريقية في ذلك الوقت 2001، لأن جنوب إفريقيا آنذاك حققت شوطا في مجال التنمية، كما ركزت على الشراكة الدولية وهذا ما يؤكد اعتمادها على الخارج.

كما طعن في شرعية النيباد لغياب المشاورات لأنها من إعداد عناصر دون حوار مع الأفارقة، ثم عرضت على دول صناعية ومانحة، إذ عرض ثامبومبيكي مشروعه في جانفي 2001 في قمة دافوس DAVOS على جورج سوروس Georges Soros ممثل أرباب المال، كما قام بعرضها في قمة مجموعة الثمانية G8، وعيب عنها نقص المشاركة الشعبية الإفريقية كونها تسير من طرف أوباسانجو وثامبو مبيكي وعبد الله واد، ويشتركون في نظرتهم للنيباد بأنهم يعلمون ما تحتاج إليه الشعوب الإفريقية، بيد أن الأفارقة ينظرون إليها أنها تحقق مزايا للخارج لحفظ مصالح الدول المانحة واستثماراتها.

هذا، بالإضافة إلى مشروعية الإعانات والقروض التي تتبع بفوائد عظيمة، وأحيانا تجبر الدول الإفريقية على اقتناء سلع ومواد مضخمة من الدول المانحة، هي ليست بحاجة إليها وفتح أسواقها لشركات تستثمر في نهب وتحويل الثروة الإفريقية لا أكثر، فهناك دول تشهد اقتصاديات مربحة وتملك احتياط صرف، فلماذا لا تكون هذه القروض بين الدول الإفريقية، حتى في السنوات الأولى للنيباد كانت نيجيريا لها دخل يقدر ب 1.5 مليار دولار يوميا سنة 2002، فالقروض زادت في الديون التي تنقل كاهل الدول الإفريقية، والتي تبقى جاهدة على تسديدها فما بالك في مسحها.

وأول اختبار فشلت فيه النيباد هو أزمة زيمبابوي، حيث تجاوزت النيباد في مساءلتها حول الحوكمة والفساد وتزوير الانتخابات، التي منحت فيها عهدة رئاسية لموجابي سنة 2002، وفي هذا الإطار يقترح سمير أمين ألا يكون البحث عن درجة الاندماج والتكامل الجهوي وإنما عن طريقة الاندماج، وفي هذا الصدد قال فرانسوا ميتران François Mitterrand رئيس فرنسي سابق في 1994:

« En dépit des sommes considérables consacrées à l'aide bilatérale et multilatérale, la circulation des capitaux de l'Afrique vers les pays industrialisés est plus grande que la circulation des capitaux des pays industrialisés vers les pays en développement ».

وقد تزامن اعتماد وثيقة النيباد مع تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، ودخلا حيز التنفيذ في نفس الفترة وكان لهما أهداف تنموية مشتركة، هذا

ما أبدى غموضا على نوع العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد في بداية الأمر، وتخوف الدول صاحبة الاقتصاديات الضعيفة مثل ليسوتو، ملاوي غامبيا وزامبيا، لأن النيباد أنشئت على أساس قبول الشروط وتقييم النظراء، وينظر أن النيباد هي مجموع قوى اقتصادية ما يمكنها من التأثير على قرارات الاتحاد الإفريقي، وفي هذا الإطار يقول الرئيس الأوغندي السابق يوري موسيفيني Yoweri Museveni في حديث عن منظمة الوحدة الإفريقية: "... بما أن الاتحاد الإفريقي أصبح نقابة الديكتاتوريين..." هذا بوصفه للاتحاد الإفريقي

وبعدها وضعت أسس للعلاقة بينهما وتمثل الاتفاق فيما يلي:

- الاتحاد الإفريقي هو المسؤول الأول في القارة عن المسائل الأمنية وحل النزاعات.
- تعزيز النيباد مساعي السلام الوطنية والإقليمية والقارية للاتحاد الإفريقي.
- تكامل أمانة النيباد وأعمال الاتحاد وتحسين القدرة على منع الصراع ومواجهة الإرهاب.

وبعد عدة اجتماعات لمؤتمر الاتحاد ومناقشة مسألة إدراج النيباد كجهاز فرعي تابع للاتحاد الإفريقي، على فترات متواترة وأجال تحدد ولم تحترم للقيام بهذا الإدماج، لاختلاف وجهات نظر القائمين على هذا الشأن، وتأجيل التواريخ المحددة لذلك منذ اجتماع 2003، بالإضافة إلى تباعد مواقع الجهازين بين إفريقيا الجنوبية وأديسا أبابا، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات وغموض نوع العلاقة الواجب تحديدها بينهما.

وفي قمة الاتحاد الإفريقي الرابعة عشرة المنعقدة في فيفري 2010 بأديسا أبابا، تم تغيير تسمية أمانة النيباد إلى وكالة النيباد، وأوكلت إليها مهام تطبيق البرنامج التنموي للاتحاد الإفريقي مع إبقاء مقرها بإفريقيا الجنوبية، فهي بمثابة الجهاز التقني للاتحاد الإفريقي، وأصبحت مهامها تسهيل وتنسيق وتطبيق برامج ومشاريع ذات الأولوية الوطنية والإقليمية للاتحاد، وكذا تشجيع التعاون وحشد الموارد ودعم التبادلات، كما تغير تسميتها لتصبح بدل النيباد (NPCA).

وما يحسب للنيباد هو آلية تقييم النظراء، وهذه الآلية تم اختيار العمل بها بعد استخلاص أهميتها بالنسبة لتطبيقاتها بين أعضاء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في مجالات التنمية الاقتصادية (OCED)، وقد اعتبرها البعض أنها ركيزة في النيباد على أن تكون عملية التقييم طوعية بين الدول الإفريقية، والتي ينظر إليها أنها تقدم نتائج حقيقية انطلاقا من البيئة الإفريقية مقارنة بالمنظمات الغربية، التي تحاول فرض تلك الرقابة ومدى تأثيرها على الدول الإفريقية حالة عجزها في تحقيق ما اتفق عليه، بينما بين الأفارقة فتبنى على أساس التشاور والحوار والتنبيه والتوجيه وتبادل الخبرات في مختلف الميادين، ما يسهل الوصول إلى الإصلاحات المأمولة من هذه الوثيقة.

وبالتالي تحقيق تنمية بالاعتماد على النفس من جهة وتنمية مع الخارج في إطار الدول المانحة والمستفيدة من جهة أخرى، هذا لو فعلت حقا وتوفرت الشفافية في عمليات المراجعة عبر كل مراحلها ونتائجها لتصبح كآلية رقابية فوقية على الدول، تقام على الثقة المتبادلة، وتتم بين وحدات الاتحاد الإفريقي، وهي مساءلة تبادلية، لكن الإشكال في الواقع هو طمس الحقائق في بعض الوحدات، لأن نشر النتائج هو بمثابة ضغط على الحكومات والسياسات المتبعة، وهذا ما جعل بعض

الدول ترفض الانضمام أو الانضمام المتأخر، وهو ما يعكس حقيقة الأنظمة الإفريقية ونواياها الاستبدادية، إذ نجد إلى غاية سنة 2014 لم تنضم كل من ليبيا والصومال وبوتسوانا ومدغشقر وناميبيا والكونغو الديمقراطية وغينيا والكوت ديفوار وغينيا بيساو وإريتريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وزمبابوي.

وللإشارة فقد كانت تونس آخر من انضم إلى APRM آلية تقييم النظراء بتاريخ جوان 2013، على أن تطبق في 2014 كما ينتظر انضمام كوت ديفوار، والانتقاد الموجه من قبل هذه الدول في بداية المبادرة، أن إفريقيا شهدت برامج تنموية من قبل كلها منيت بالفشل، وهو ما قلل من شأن المبادرة على اعتبار أنها ستعرف مآل البرامج التنموية التي سبقتها، كما جاءت مبادرات تنموية أممية موجهة لإفريقيا وهي موضوع المحاضرة الموالية.

ب/ المبادرات الدولية للتنمية في إفريقيا.

نتناول في هذا العنصر من المحاضرات مجموع المبادرات التي قدمتها الأمم المتحدة لصالح القارة الإفريقية، إما عبر الاتحاد الإفريقي أو عبر مؤسساتها الخاصة مثل اللجنة الاقتصادية الإفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). كما نتطرق ونشير أيضا إلى المبادرات الفردية لبعض الدول المانحة لصالح البلدان الإفريقية، سواء عن طريق الاتحاد الإفريقي أو مباشرة مع وحداته.

• **أولا: المبادرات التنموية للأمم المتحدة:** يتمثل هدف مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة في مساعدة البلدان الإفريقية في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تحقق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار تعتبر اللجنة الاقتصادية الإفريقية التي أنشأتها الأمم المتحدة الوسيلة المركزية التي تنفذ بها الأمم المتحدة نظرتها فيما يخص تحقيق التنمية في إفريقيا. وتركز اللجنة الاقتصادية الإفريقية عملها في إفريقيا على نقطتين مهمتين:

- تعزيز التكامل الإقليمي دعما لرؤية الاتحاد الإفريقي وأولوياته.

- تلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا والتصدي للتحديات العالمية الناشئة.

كما تركز على جوانب أخرى والتي تتمثل في: التحليل على مستوى الاقتصادي الكلي، التمويل والتنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي والتنمية المستدامة والحوكمة والإدارة العامة، وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والجنسانية ودور المرأة في

التنمية، والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، والتخطيط والإدارة في مجال التنمية والإحصائيات، والتنمية الاجتماعية.

كما تعمل اللجنة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الاتحاد الإفريقي، وتسعى لنفس الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها، ولذلك فإن التنسيق بينها وبين الاتحاد أمر ضروري ويجب أن يكون ساري المفعول، لكن الإشكال يكمن في ضعف تأثير هذه اللجنة على وحدات الاتحاد الإفريقي، كون الاتحاد الإفريقي في حد ذاته غير قادر على أن يؤثر على وحداته لانعدام شروط انضمام حقيقية ومدروسة.

وهناك هيئة أممية أخرى إلى جانب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تحاول المساهمة في تحقيق التنمية في إفريقيا بالتعاون أيضا مع الاتحاد الإفريقي، والمعروفة اختصارا بالأونكتاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، والتي يركز عملها مجملا على: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وتتعاون الأونكتاد لتحقيق التنمية في إفريقيا بالاشتراك مع الاتحاد الإفريقي وبالتعاون مع الوكالات والمنظمات الإقليمية الأخرى، وذلك من خلال ثلاث ركائز:

- المساهمة في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها.
- بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إفريقيا.
- تيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم إفريقيا على المستوى العالمي.

كما أطلقت الأونكتاد مجموعة من البرامج التي تساعد البلدان الإفريقية في إدارة أمثل، وتحقيقا للتنمية الفعلية على مستوى بلدان القارة، حيث تستفيد مجموعة من البلدان الإفريقية من صندوق الأونكتاد الاستثماري لأغراض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويسعى البرنامج إلى تكييف أنظمة هذه البلدان مع الأنظمة المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

كما ساهمت في إطلاق دورة تدريبية للموظفين التجاريين من 18 بلدا إفريقيا، الهدف منها تنمية قدراتهم في وضع السياسات الاقتصادية وإدارة الموانئ وغير ذلك، وساهم ذلك في ارتفاع الزيادة في الإيرادات الجمركية في كثير من البلدان الإفريقية، التي طبقت "برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)" التابع للأونكتاد، حيث تم خفض الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي وتكاليف التخليص، حتى نهاية 2013 كان نظام أسيكودا قد شمل 41 بلدا إفريقيا.

إن الجهود التي تقوم بها الأونكتاد لدعم التنمية في إفريقيا لا يمكن إغفالها نظرا لحجم تأثيرها في الواقع الإفريقي، لذا فالأونكتاد واللجنة الاقتصادية لإفريقيا هيئات تملك قدرات كبيرة يفترض أن يعمل الاتحاد الإفريقي على استثمارها أكثر فأكثر، وعليه أن يحث أطرافه في التعامل مع هذه الجهات الأممية بدل الأطراف الدولية الأخرى، وخاصة الدول المانحة التي في الغالب تبحث عن مصالحها الخاصة في تقديمها للمعونات أو دعمها للبرامج التكوينية المختلفة.

وفي إطار البرامج الأممية التي تهدف إلى دعم الرفاه في البلدان الإفريقية لا يمكن إغفال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، إذ له دور مهم جدا في التعرف على الاتجاهات المختلفة للتنمية في إفريقيا، حيث يصدر تقارير سنوية

تتعلق بكل مجالات التنمية البشرية التي تمس القارة الإفريقية ومنها طبعاً التنمية الاقتصادية، لذا فالعمل مع البرنامج يوفر للبلدان الإفريقية كما هائلاً من المعلومات والبيانات، التي تعتبر مفيدة جداً في بناء السياسات الجديدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية، لأن البرنامج الإنمائي يهتم أيضاً بتحقيق الحكامة في إدارة الشأن العام الإفريقي.

وفي إطار مهام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالمشاركة مع معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث، قام البرنامج بتكوين مجموعة كبيرة من صناع القرار في إفريقيا (مجموعة تجاوزت الألف موظف)، بهدف إكسابهم قدرات جيدة في إدارة المفاوضات، خاصة أن أغلب البلدان الإفريقية وقعت على اتفاقيات سياسية واقتصادية مع البلدان المتقدمة تسببت لها في خسائر كبيرة.

الدول المانحة وأدوار التنمية الإفريقية.

أثبتت العديد من الدراسات بأن عددا من الحكام والنخب الحاكمة، تملك من الأموال ما يعادل نسبة حوالي 145% من الدين العام لتلك البلدان، وأن كل دولار تتلقاه من البلدان المانحة يرجع منه 0.80 دولار إليها، فالمساعدات والإعانات عبارة عن رؤوس أموال استثمارية، مما يدفعنا إلى الاستنتاج أن المساعدات التي تقدم للبلدان الإفريقية هي في الواقع مساعدات تمويلية للاقتصاديات الغربية.

وحسب "روبرت جيتس-Robert Guest"، وهو محرر النسخة الإفريقية من مجلة الإيكونوميست، نالت البلدان الإفريقية ما يعادل "مشروع مارشال ست مرات"، ويعطي مثال على ذلك جمهورية زامبيا التي تعتبر من البلدان الإفريقية الأكثر استقبالا للمساعدات الدولية. واختلفت نوعية المساعدات التي تلقتها البلدان الإفريقية من البلدان المانحة المختلفة، سواء البلدان الغنية أو البلدان الصاعدة حاليا، لكن المؤكد أن الاتحاد الإفريقي لا يملك برنامجا ولا تصورا محددا للتعامل مع هذه المساعدات والمعونات بصفة جماعية بل يتم الأمر بصفة فردية من طرف البلدان الإفريقية المختلفة.

وقد توزعت المعونات المقدمة للبلدان الإفريقية واختلفت مع مرور الزمن وتغير السياق الدولي، مما يؤشر بصفة واضحة أن المتحكم في نوع المساعدة هو اهتمام المانح وليس حاجة طالب المساعدة، لذلك فإن تأثير المعونة في التنمية يكون محدودا في الغالب، ويعتبر متغيرا تابعا لطبيعة النظام السياسي وكفاءته السياسية والاقتصادية، فكلما زادت كفاءة النظام الحاكم كان للمساعدة دور فعال والعكس دائما صحيح، ولكون المساعدات موجهة من الخارج فإن هذا يفرض على مستلميها مجال استخدامها للحفاظ دوما على علاقة التبعية.

واللافت أن أغلب البلدان الإفريقية تلقت مساعدات كبيرة من بلدان العالم المختلفة، لكنها للأسف مازالت بحاجة للمساعدة المستمرة إلى غاية اليوم بسبب انعدام الكفاءة في إدارة المساعدات وتوجيهها إلى المجالات المطلوبة، فإذا كانت الدول المانحة تتحمل جزءا من المسؤولية في هذا الوضع فإن الحكومات الإفريقية أيضا تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، وعند الحديث عن مسؤولية الحكومات يجب الحديث أيضا عن دور الاتحاد الإفريقي، الذي يفترض أن يوظف "آلية تقييم النظراء" في هذا الشأن لرفع قدرات وترشيد إدارة الموارد في البلدان الإفريقية عبر ترسيخ مبادئ الحكم الراشد، وبغياب دور الاتحاد الإفريقي في الإعانات الأجنبية ومتابعتها في التنمية، ستبقى المساعدات الخارجية وسيلة لإثراء النخب الحاكمة بدل تحقيق التنمية.

ولهذا فإن الاتحاد الإفريقي رغم قلة موارد أعضائه فإنه لا يعاني من مشكلة تمويل بل من إساءة استخدام هذا المال القليل في تحقيق التنمية، ويعتبر التركيز على المساعدات الأجنبية لاستمرار الاقتصاد في بعض البلدان الإفريقية خطأ، إذا كانت البلدان الأوروبية قد تحررت من المساعدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، فعلى البلدان الإفريقية أن تتحرر هي الأخرى من الاعتماد على المساعدات الأجنبية. لذا فعمل الاتحاد الإفريقي مع وحداته يجب أن يركز على الإدارة الجيدة للمساعدات المتدفقة والعمل على التحرر التام من الإعانات، كون هذه الأخيرة لم تأت بنتائج طوال الخمسين سنة الأخيرة.

جهود التنمية الإفريقية: نظرة تقييمية

رغم البرامج التنموية العديدة والمتنوعة من مبادرات إفريقية داخلية، وبرامج أممية وإعانات دولية للنهوض بالتنمية الاقتصادية بإفريقيا، خاصة الأهداف التي سطرها الاتحاد الإفريقي إلا أن هناك جملة من التحديات التنموية التي تقوض مأمورية هذا الأخير وتستوجب الالتفاتة إليها والعمل على تجاوزها لتحقيق تنمية اقتصادية إفريقية، ومن بين هذه النقائص نجد:

1. إشكالية العضوية في التجمعات الاقتصادية: إذ نجد أن هناك عددا من الدول الإفريقية تنتمي إلى أكثر من تجمع اقتصادي، وهذا ما يستوجب دفع اشتراكات مزدوجة للتجمعين أمام ندرة الموارد بالنسبة لبعض الدول، بالإضافة إلى تناقضات في البرامج بين هذه التجمعات مما يجعل الدول العضوة في حيرة من أمرها حول الأولويات والالتزامات تجاه هذه التجمعات، خاصة وأن هذه التجمعات تختلف في التقدم المحرز والمراحل المحققة لاتفاقية أبوجا التنموية. فنجد مثلا رواندا وتنزانيا وبوروندي وأوغندا وكينيا هي الدول المشكلة لجماعة شرق إفريقيا، كما نجد في نفس الوقت كل من أوغندا وكينيا تنتمي إلى الهيئة الدولية الحكومية للتنمية (الإيجاد)، ونجد أن كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي في نفس الوقت تنتمي إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، كما نجد أن تنزانيا عضوة أيضا في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (السادك)، والأمثلة كثيرة وفي حالات غريبة نجد أن دولا تنتمي إلى خمسة تجمعات اقتصادية مثل كل من مدغشقر وملاي وموريشيوس، فما المنتظر من هذا الانتماء المتعدد وغير الفعال؟.

2. مدى التزام التجمعات الاقتصادية بمراحل اتفاقية أبوجا: هو الآخر عائق أمام الاتحاد الإفريقي لتحقيق هدف التكامل والاندماج وصولاً إلى توحيد العملة وتشكيل السوق المشتركة، إذ نجد أن تجمعات اقتصادية تمكنت من الوصول إلى المرحلة الثالثة من اتفاقية أبوجا حيث نجد أن كلا من COMESA و EAC تمكنتا من تحقيق اتحاد جمركي وهو الهدف الثاني من المرحلة الثالثة، بينما كل من ECOWAS و ECCAS و SADC تمكنتا من تشكيل منطقة التبادل الحر، بينما تبقى كل من IGAD و SEN-CAD لا تزال في المرحلة الثانية من اتفاقية أبوجا والخاصة بتسهيل حركة الأشخاص والسلع ورفع الحواجز الجمركية بين أعضاء التجمع كما يتضح ذلك في المخطط.

3. الإعانات المالية: مما يضعف الاتحاد الإفريقي في أداء مأموريته في مجال التنمية الاقتصادية، هو الحاجة المستمرة إلى الإعانات الخارجية وأغلبها من الاتحاد الأوروبي سابقاً، والصين وأمريكا في بداية القرن، فانعدام الموارد وغياب الاستقلالية المالية للاتحاد الإفريقي ووحداته يعتبر مشكلة هيكلية، إذ لا يمكنه رسم سياسات دون موارد، وهذه الإعانات التي تنتظر إليها الدول المانحة وكأنها نعمة على الدول الإفريقية، يمكن اعتبار هذا صحيحاً في حالة ما وجهت إلى الدول المحتاجة إليها، وأغلب الحالات هي دول هشّة.

ومن أبرز أسباب فشلها هو الاستعمار القديم الذي أصبح اليوم هو المانح، ففي جميع الأحوال ساهم في بؤس هذه الدول سابقاً ويصفها اليوم بالفشل، لأنها تعرف تنمية ضعيفة أو انتهاكات حقوق الإنسان، لكن في واقع الأمر هذه الإعانات غالباً ما تقدم على أساس انتقائي، فهناك دول هي بحاجة إلى هذه المساعدات الإنمائية لكن لا تحصل عليها، وأحياناً تكون دولا هشّة اقتصادياً وتتلقى هذه الإعانات لكنها نقمة عليها، لأن هذه الإعانات تكون موجهة في شكل

قروض استهلاكية أو موجهة لقطاع غير منتج، وهو ما يخلق تبعية لهذه الدولة ويعرقل عجلة النمو فيها.

فالديون تتراكم والعجلة التنموية تتوقف، وهذا ما يخلق انهيار الدولة مع مرور الوقت، وتصبح الدولة غير قادرة على ضمان المواد الأساسية، وهذا يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب الأهلية في العديد من المناطق بسبب الثروة، سواء لانعدامها أو الاستيلاء عليها من قبل فئة دون باقي المجتمع، وخاصة عندما تصل الإعانات لفئات غير المستهدفة.

وأحيانا تكون الإعانات تنافسية في نفس المنطقة مما يخلق تنافسا بين فئات مختلفة في حكومة واحدة، أو توجه لتنمية منطقة على حساب مناطق أخرى مما يثير الأحقاد والنزاعات داخل الدولة الواحدة، وهذا ما شهدته العديد من الدول الإفريقية مثل الكويت ديفوار وغامبيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان والصومال، وكلها دول شهدت جماعات مسلحة ومصنفة دول هشة (أقل استقرارا) وأشد فقرا وباختلاف التصنيفات والمراكز والمعايير المعتمدة في التصنيف، نجد أن هناك 40 دولة إفريقية مصنفة بأنها دول هشة بالمفهوم التنموي.

4. النزاعات والصراعات وتأثيراتها التنموية: من بين كوابح التنمية في إفريقيا نجد

استفحال ظاهرة النزاعات، والتي لها تأثيرات تنموية لوجود علاقة عكسية بين الصراعات والتنمية، فالصراعات قد تنشأ جراء ندرة الموارد أو كثرتها وعدم التوزيع العادل لها، سواء بضعف الحكومات أو الفساد أو الخلفيات الإثنية والعرقية، أي أنها تنتج جراء ضعف الأداء التنموي، وفي نفس الوقت تكون الصراعات هي السبب في فشل التنمية، بتحطيم الهياكل القاعدية وتخريب ونهب وانتشار اللأمن، وهو ما يعرقل الحركة الاقتصادية والتجارة وغيرها.

وهذا ما يثقل كاهل الدولة في الرعاية الصحية ونفقات الجيش وهو ما يولد بطالة، وفيات، أمراض، إضافة إلى نازحين ولاجئين، ومن مفرزات الأزمة انتشار الجريمة المنظمة، لأن الدولة تكون منهكة وتستنزف مواردها مما يجعلها تركز على الأمن في المدن وتهمل الحدود، وفي هذا الغياب تتشكل عصابات المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وغيرها من النشاطات المربحة.

5. فشل الدولة وتأثيراتها التنموية: غالبا ما يكون لانهايار الدولة بسبب النزاعات أو ضعف الأداء الاقتصادي تأثير على دول الجوار حيث تصبح كما يسميها البعض الجارة السوء، أي تكون مصدرا لتهديد دول الجوار، فإذا تعلق الأمر بالجماعات المسلحة فنشاطها غالبا ما تكون مع دول الجوار، إن لم نقل إنها أحيانا هي المحرك والداعم لها حسب مصلحة كل دولة، بالإضافة إلى كون الإرهاب ظاهرة يطلق عليها اسم الشبح، بمعنى أنه غير متمركز في إقليم معين يمكن رصده ومواجهته، فسمته هي التنقل مثلما تشهده جماعة بوكو حرام التي تمارس نشاطها في مجموعة دول جوار ليست هي الأصل في تشكلها أو إنشائها.

وبالتالي فإن الدول الفاشلة غالبا ما تلقي تبعات ذلك على دول الجوار، لتقوم بزيادة الإنفاق العسكري، قصد حماية حدودها من خطر هذه الجماعات ويكون هذا على حساب التنمية، إضافة إلى مشكلة اللاجئين حيث ينتقل الأشخاص بحثا عن الأمن والغذاء، مثل انتقال 25000 مواطن من التشاد إلى الجنوب الشرقي للنيجر قرب حوض التشاد بمخيم نجيمي في النيجر Nguigmi au Niger وهذا ما يثقل كاهل دول الجوار للعناية بهذه الفئة.

وهذا أيضا يمس بالتنمية الاقتصادية لدول الجوار، وهي في جميع الأحوال كل النزاعات الداخلية التي تحدث في دولة سواء لعجزها بالوفاء بالتزامات الدولة

تجاه مواطنيها، أو لفشل السلطة تجاه الأزمات الغذائية أو حالات الطوارئ الإنسانية أو في حالات غياب الشرعية، وهي كلها في نهاية المطاف تؤثر على التنمية في الدولة من الداخل، كما تؤثر في دول الجوار هجرة، نزوح، لاجئين، انتشار الأسلحة... الخ، وهذا ما يساهم في انتشار العنف والأمراض خاصة في مخيمات اللاجئين، كانتقال مرض السيدا والهجرة غير الشرعية، وهناك حالات كثيرة شهدت إفريقيا في هذا الشأن، كلاجئين من رواندا وبوروندي إلى شمال تنزانيا، وما ألحق بأضرار في مجال الصحة أمام ضعف قدرات الدول المجاورة، للسيطرة وتأمين الحدود مثل غينيا بيساو، التي تعتبر مركز عبور الكوكايين إلى إفريقيا وأوروبا من أمريكا الجنوبية.

وبالتالي فالبلدان الفاشلة تصبح أرضا خصبة للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، مثلما حدث في الأزمة الليبية وانتقال مخازن الأسلحة إلى العديد من دول الساحل الإفريقي وتبعات ذلك على دول المنطقة، وبالتالي هذه الدول الفاشلة في إفريقيا تصبح مصدرا للتهديدات العالمية، إذ نجد تنسيقا بين الجماعات المسلحة رغم توزعها الجغرافي، إلا أنها تساند الواحدة الأخرى، ولها هدف واحد هو جمع المال سواء بسلب ممتلكات المواطنين عن طريق الابتزاز أو المتاجرة بالأسلحة والاغتصاب، وصولا إلى القرصنة والسطو المسلح، حيث تصبح هذه التجمعات تشكل خطرا حتى على السفن العابرة، وبالتالي يطل التهديد دولا أخرى دون دول الجوار، مثال على ذلك في هذا الشأن الصومال.

أ/ الجهود الإفريقية ومحورية تحقيق الأمن

تركز جميع الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية بصفة عامة على عامل الاستقرار، أي وجوب توفر الأمن للحديث عن تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية، فلا يمكن الحديث عن إقامة مشاريع في حالة حرب، وهذا ما تقتقر إليه البلدان الإفريقية فكل دولة تعيش لا استقرار بطابع خاص بها وبأسباب مغايرة للدول الأخرى، ولكون هذه الدول مجتمعة تحت لواء الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية هدفها تحقيق تنمية وتكامل واندماج، فإن وحداته حتما ستكون متأثرة بلا استقرار الوحدات الأخرى، ولكون إفريقيا منذ الاستقلال مسرح لشتى أنواع النزاعات والحروب، إما داخلية بتناحر على السلطة والثروة بخلفيات إثنية ودينية، وعرقية، وتهميش، وأقليات أو نزاعات حدودية بين الدول المرتبطة بالموروث الاستعماري.

فالقادة الأفارقة يعلمون قصور منظمة الوحدة الإفريقية في مجال تسوية وحل النزاعات في القارة الإفريقية، وهذا ما دفع بهم للتصريح في ديباجة القانون التأسيسي، "إن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، وإن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل"، فمنظمة الوحدة الإفريقية أوضحت عجزا كبيرا في تسوية النزاعات والصراعات في إفريقيا، ولم تستطع أن تواجه الانقلابات العسكرية العديدة التي قامت في فترتها وهذا ما عرقل التنمية في إفريقيا بصفة عامة.

هذا، وقد تطورت نظرة الأفارقة لمسألة السلم والأمن بتغير نمط الحروب والنزاعات التي تشهدها القارة، بالإضافة إلى فشل منظمة الوحدة الإفريقية في التحدي لها، ويتضح هذا التطور من خلال ما يلي من كلام في هذا المحور.

1) الاتحاد الإفريقي ومساعي تحقيق السلم والأمن: شهدت القارة في ستينيات القرن الماضي، نزاعات وصراعات وحروب عديدة ومتنوعة في مظاهرها وتشترك في بعض أسبابها، ما أدى إلى خسارة مادية وبشرية بالرغم من وجود منظمة الوحدة الإفريقية، والتي لم تستطع منع أو تسوية النزاعات نظرا للسلطات التي خولت لها آنذاك، والتي كانت تعتبر مبادئ اعتنقها الأفارقة المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية

ولكثرت النزاعات والحروب واستمرارها تغيرت نظرة الأفارقة حول تحديات الأمن والسلام، وكذا التفاعلات داخل إفريقيا خاصة في ظل النظام الدولي الجديد، إذ اعتمدت المنظمة في مبادئها على التسوية السلمية للمنازعات، إلا أنها اقتصرت على المنازعات الحدودية الناجمة على صراع أقطاب الحرب الباردة، وبنهاية هذه الأخيرة وحلول النظام الدولي الجديد تغيرت طبيعة النزاعات من دولانية إلى نزاعات داخل الدولة.

فهذه الظروف دفعت بالمنظمة إلى التأمل في مسيرتها ومدى مواكبتها للأوضاع والتطورات والتغير في طبيعة التحديات، وهذا ما دفع بقيادة الدول الإفريقية سنة 1993 بالقاهرة إلى إنشاء آلية لفض المنازعات وإدارتها، والتي لم تأت بالجديد هي الأخرى وكان مآلها الفشل، حيث كانت كنظام إنذار فقط للنزاعات يمكن اعتبارها كآلية لوجيستكية لمراقبة بؤر التوتر والإخطار، ويعزى ذلك لعجزها القانوني والمؤسسي والعملي والتمويلي وهو السبب الأكثر تأثيرا إلى غاية 2001، أما عمليا فيما يتعلق بحفظ السلام أو منع نشوب نزاعات لم يكن لها دور فيها، ويعزى سببها للأسباب نفسها التي عرفت لجنة الوساطة التي كان عائقها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الاتحاد بالإضافة إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة.

وبالنسبة للمنظومة الأمنية الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي فمجمل ما يمكن قوله انه ومنذ اواخر التسعينيات من القرن الماضي برزت التغييرات التشريعية والادستورية للحكم كاعتقاد مركزي لمقاربة الاتحاد الإفريقي لإدارة النزاعات في قطيعة تامة مع التقاليد، وعلى مدى ثلاثين سنة من وجود منظمة الوحدة الإفريقية إلا أنها لم تبال بكيفية اعتلاء الأنظمة الإفريقية للسلطة بالرغم من بعض الانتقادات أحيانا داخل المنظمة، إلى غاية أواخر التسعينيات حيث أدين علناً الانقلاب في بوروندي 1996 وسيراليون 1997، وإعلان عدم شرعية المجالس العسكرية.

وقد ساعدت مجمل الأحداث في هذه الفترة على خلق معيار إفريقي جديد لنزع الشرعية عن الانقلابات العسكرية كوسيلة لتولي السلطة، حيث أدان الاتحاد الإفريقي باستمرار منذ عام 2003 كل الانقلابات الناجحة في القارة، في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو، وساو تومي برنسيب سنة 2003، والتوغو 2005، وموريتانيا 2005 و 2008، وغينيا 2008، ومدغشقر 2009، والنيجر 2010، بل وصار إصدار الاتحاد الإفريقي لتصريحات علنية لصالح الحكم الديمقراطي أمراً اعتيادياً، وربط الاتحاد صراحة بين مظاهر الحكم الاستبدادي ونشوب الأزمة.

ولهذه السوابق دور في تشكل الرؤية الإفريقية للأمن سنة 2002 حيث اعتمد الاتحاد الإفريقي تعريفاً واسعاً للتغييرات الادستورية للحكومة، ليشمل الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً من قبل جيشها أو المرتزقة أو المتمردين المسلحين، وكذلك رفض الحكومة القائمة التخلي عن السلطة بعد خسارتها انتخابات حرة ونزيهة.

ورغم أنّ الانتخابات أصبحت أمراً متواتراً بشكل متزايد في العديد من الدول الإفريقية بعد الحرب الباردة لكن يبقى فوز المعارضة نادراً، وفي أواخر عام 2009 وبعد نقاش مطوّل في مجلس السلم والأمن بشأن تعريف أوسع للتغييرات اللادستورية، اعتمد المجلس أخيراً تفسيراً واسعاً يتضمن انتهاج كل السبل الغير قانونية للحفاظ على السلطة.

كما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في الجانب المتعلق بالجانب الأمني والاستقرار، حق الاتحاد بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضوة فيه، حالة ارتكابها لجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، فهذه المادة جاءت بعد استخلاص القائمين على إنشاء الاتحاد الإفريقي أن عدم التدخل القائم في منظمة الوحدة الإفريقية على حد اعتبارهم، هو سبب فشل هذه الأخيرة في أداء مهامها في إطار حفظ السلم والأمن في القارة، من خلال لجنة الوساطة وآلية فض وتسوية المنازعات.

فميلاد الاتحاد الإفريقي جاء بمنظومة أمنية تعتمد على فكرة الأمن الجماعي، واستحدث مجلس للسلم والأمن مركزاً في ذلك على دور التجمعات الاقتصادية في هذا التصور، وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن بعض التجمعات الاقتصادية أنشأت آليات للسلم والأمن المتعلقة بدوله الأعضاء وقد سبقت الاتحاد الإفريقي في ذلك، فهي تملك خبرة وأقدمية في مجال السلم والأمن، كما أن الاتحاد الإفريقي في هذه المسألة ينظر إلى التجمعات الاقتصادية الجهوية الثمانية التي اعتمدها بموجب اتفاقية أبوجا انها ركيزته في هذا الشأن، وقد جاء بمجموعة من آليات في مجال تسوية النزاعات أملاً في تحقيق سلام دائم في القارة، ووصولاً إلى بيئة ملائمة للنهوض بالقارة تنموياً ولتحقيق اندماج وتكامل.

أما بالنسبة لهيكل السلم والأمن الإفريقي، فيمكن استدراك ذلك من خلال ما جاء به الاتحاد الإفريقي في منظومته الأمنية الحديثة وركيزتيه الأساسيتين، والمتمثلتين في السياسة الإفريقية للدفاع المشترك واستحداثه لمجلس السلم والأمن، بالإضافة إلى مجموعة من الأجهزة ساعد المجلس في أداء مهامه وفيما يلي شرح أوفر لهذا.

• **نظام الأمن الجماعي:** هي سياسة مشتركة للدول الإفريقية تعتمد على الفهم

الجماعي لما يجري، وما ينبغي القيام به لضمان مصالح وأهداف الدفاع والأمن المشترك المذكورة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ومواجهة كل تهديدات القارة وقد تم إعلانه رسميا في 27 - 28 فيفري سنة 2004 في الدورة الاستثنائية الثانية للاتحاد الإفريقي في سيرت بليبيا، وحسب القادة الأفارقة فإن الفهم المشترك للدفاع والأمن سوف يمكن من الاطلاع مستقبلا على كل التطورات والرهانات المتعلقة بمواثيق عدم الاعتداء واتفاقات الدفاع المشتركة.

• **مجلس السلم والأمن الإفريقي:** يعتبر إنشاء المجلس إضافة بنوية للاتحاد

الإفريقي وكان نتاج الجهود الإفريقية التي سبقت الاتحاد الإفريقي في مجال تسوية النزاعات، لكنه لو يرد في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي كجهاز مخول لتحقيق الاتحاد، يعتبر البعض أن فكرة إنشائه مستوحاة من آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا التي أنشئت في ظل منظمة الوحدة الإفريقية بموجب إعلان القاهرة.

ففي جويلية 2001 إثر انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقرر تبني

فكرة إنشاء جهاز مجلس السلم والأمن الإفريقي، وذلك استنادا لنص المادة 5 الفقرة 2 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي يخول المؤتمر استحداث أجهزة يعتبرها مفيدة لتنفيذ برنامج وتحقيق أهداف المنظمة، حيث تم إقرار

برتوكول إنشاء المجلس تحت رقم 678 في 28 جوان - 06 جويلية 2002 بديربان (جنوب إفريقيا)، في الدورة العادية 76 لاجتماع مجلس الوزراء.

بعدها انعقدت الدورة الأولى للاتحاد الإفريقي في 9-10 جويلية 2002 بديربان وصدر قرار 1234 الذي يتبنى بروتوكول مجلس الوزراء رقم 678 ويقر بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد الإفريقي، ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 وعوض الآلية القديمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، واستلم الجهاز مقره الرسمي في 25 ماي 2004 بعد تدشين مقره، بحضور ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورؤساء ثمانية دول إفريقية، فكان بذلك ميلاد مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعكس نوايا إجماع وعزم الدول الإفريقية على تعزيز السلم والأمن والاستقرار، لخلق بيئة ملائمة قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وصولا إلى تحقيق تكامل واندماج إقليمي وهو الهدف الذي أنشئ من أجله الاتحاد الإفريقي.

هذا، وقد جاء مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجموعة أهداف ومبادئ إذ يعتبر هذا الأخير ميكانيزما لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، والجهاز الأساسي للوقاية وإدارة وحل النزاعات، كما يعتبر قاعدة الأمن الجماعي وآلية ونظام الإنذار المبكر، لاستجابة ناجحة للنزاعات والأزمات في إفريقيا، ويعمل هذا الجهاز بالتنسيق مع المفوضية لتفويض بعثات حفظ السلام أو التدخل إذا ما تعلق الأمر بالتطهير العرقي أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، كما يحق لهذا الأخير ووفقا للنصوص القانونية المخولة له حق فرض عقوبات وتعليق مشاركة الدول من أعمال الاتحاد الإفريقي خاصة التي أقيم فيها النظام بالقوة.

فهدفه الأول هو السلام والأمن والاستقرار في القارة، وكذا الوقاية والإنذار المبكر للنزاعات، وفي حالة وقوعها يعمل على تسويتها كما ينسق جهود القارة

في مواجهة الإرهاب العالمي، بوضعه لآلية جديدة لمواجهة الإرهاب في أول دورة عادية له في 8 جويلية 2004 بديربان، وذلك باعتماده لبروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب، كما وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد وذلك بتشجيع الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية حريات المعتقد في الحياة الإنسانية وكذا القانون العالمي الإنساني في إطار منع النزاعات، كما يعمل أيضا على مواجهة أسباب النزاعات ودلالاتها.

ولتحقيقه لهذه الأهداف فهو يعمل في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواثيق التسوية السلمية للمنازعات وكذا سيادة واستقلالية الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إلا في الحالات التي يتدخل فيها الاتحاد الإفريقي وهي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، كما يتبع مبادئ تتعلق بالاستجابة السريعة للأزمات، وما ينص عليه الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، كما يدعم عمليات السلام والتدخل والعمل الإنساني وإدارة الكوارث، وصنع السلام والتسوية السلمية للنزاعات، وإعادة تعمير وبناء وتثبيت السلام.

كما يمكن للمجلس أن يضطلع بمهام أخرى غير مذكورة، وذلك أخذا برأي الاتحاد الإفريقي، ما يترك مجالا واسعا، وتخوف البعض من حدوث تجاوزات للسيادة الوطنية للدولة، فالمجلس هو هيئة صنع قرار دائمة للوقاية وتسيير وتسوية النزاعات، ويتشكل المجلس من خمسة أعضاء ممثلين، كل عضو من دولة ممثلة عن إقليم، ينتخب لمدة ثلاث سنوات، بالإضافة إلى عشر أعضاء كل عضوين عن إقليم ينتخبون لمدة سنتين.

وكما يستصدر المجلس قراراته بنسبة ثلثي الأعضاء دون حق النقض لأي عضو، ويتكون من نظام أمن جماعي وإنذار مبكر يسمح بالتدخل السريع والفعال في حالات النزاع والأزمات في إفريقيا، وفي أداء مهماته يعتمد على لجنة حكماء ونظام إنذار مبكر والقوة الإفريقية الجاهزة تحت التصرف، صندوق خاص للسلام، وهو المكلف بأخذ القرارات في مجال الوقاية من النزاعات والحفاظ على السلم واستعادته والتدخل من أجل إعادة بناء السلام.

ويعترف الاتحاد الإفريقي بثمانى مجموعات اقتصادية إقليمية فضلا عن آيتين لتنسيق القوات الإفريقية الجاهزة (آلية تنسيق القوة الجاهزة لشرق إفريقيا والقدرة الإقليمية لشمال إفريقيا)، وينبغي أن تكون العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية هرمية مع تكميل كل منهما الآخر، حيث يوائم الاتحاد الإفريقي وينسق بين نشاطات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلم والأمن، ويتم ذلك في جزء منه عن طريق موظفي الاتصال في المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل تحت لواء مفوضية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا.

هذا، ويعقد المجلس جلسات رسمية لدراسة تقارير مقدمة من طرف مفوضية الاتحاد الإفريقي، أما الجلسات المفتوحة فقد يعتمد على استدعاء أطراف معينة لحضور الجلسات عندما يتعلق الأمر بنزاع معروض للنظر، وعندما يعقد جلسات الإحاطة حول مسألة معينة يطلب من موظفي الاتحاد الإحاطة بأحدث التطورات إزاء القضية المطروحة عليه، وبعد هذه الجلسات يصدر بيانا رسميا وفقا للاقتراع إذ يكفي بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بدل الإجماع، وهذا ما قد يسفر على جدية ونوعية القرارات إذ يستحيل حصول الإجماع حول حل المسائل المطروحة للنظر.

كما أن بيانات وقرارات المجلس تتسم بأمرين، الأول يتمثل في تدقيق وفحص ومراجعات سواء بعد إعداد التقرير من طرف سكرتاريا المجلس أو بعد عرضه على المفوضية لإبداء الرأي أو عند العرض النهائي للنص، أما الأمر الثاني فيتمثل في تجانس فحوى التقارير والبيانات كونها تنشر باللغة العربية والإنجليزية والبرتغالية والفرنسية فلا تناقض في ذلك.

أما من ناحية النصوص القانونية فما يمكن حصره في هذا المجال هو افتقار مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى نصوص واضحة تفصل دوره عن بقية أجهزة الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن الإفريقي، إذ يفترض أن تكون هناك نصوص توضح علاقة هذه الأجهزة فيما بينها ودور كل جهاز والمهام المنوطة به وكذا حدوده، لكي لا يمارس الاتحاد الإفريقي سلطة فوقية على الأجهزة التابعة له وإنما يلعب دور المنسق فقط.

كما خص بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي المواد 11، 12، 13، 21 للآليات التي تعتبر جزءا من الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن وتساعد في مهامه، وتتمثل فيما يلي:

✓ **النظام القاري للإنذار المبكر:** يتواجد هذا المركز بمقر الاتحاد، وقد أنشئ بموجب المادة 12 من بروتوكول السلم والأمن الإفريقي، ويهدف إلى تسهيل عملية ترقيع ومنع النزاعات، حيث توجه المعلومات إلى رئيس المفوضية لتقديم النصح في الوقت المناسب لمجلس السلم والأمن الإفريقي، كما قد يوظف هذه المعلومات لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليه، وهو نظام قاري يتشكل من مركز مراقبة ورصد ومتابعة ميدانية تابعة للآليات الإقليمية، ودورها جمع ومعالجة البيانات وتحويلها إلى المركز، والذي يقوم بدوره بتحليل المعطيات

والمعلومات حول المؤشرات السياسية والاقتصاد والاجتماع والجيش المتعلقة بأزمة معينة.

ويقوم بتحليل الأوضاع وفق وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر، وتتمثل رهانات نظام الإنذار المبكر في التركيز على صناعة القرارات وإدارة المعلومات والتنسيق في عمليات الحفاظ على السلم في القارة الإفريقية، ففي أداء مهام هذا النظام يدعم من قبل التجمعات الاقتصادية القائمة التي تربطها مذكرة تفاهم مع الاتحاد، كما يهدف نظام الإنذار المبكر إلى تطوير نموذج وقائي ناجع، وبدأ العمل بنظام الإنذار المبكر منذ 2007.

وبمساعدة من مركز العمليات التابع للأمم المتحدة في نيويورك والجهات المانحة الخارجية، يمكن لغرفة عمليات الاتحاد الإفريقي الآن توفير تغطية قارية واسعة لديناميات الصراع على مدار الساعة والأسبوع، كما يمكنها إنتاج مجموعة من آليات الإبلاغ بما في ذلك ملخصات الأخبار اليومية حول القضايا الناشئة، وتركز هذه الأخيرة في الوقت الراهن على تجميع المعلومات حول عدم الاستقرار السياسي لصالح مجالس الأمن والسلم، كما أنها بصدد تطوير مؤشرات التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر ذات الصلة بحماية المدنيين.

ورغم أن ذلك يعدّ تقدماً ملموساً إلا أن المساعدين الذين يعملون في غرفة العمليات العشرة، شأنهم شأن ضباط الاتصال الثلاثة عشر للاتحاد الإفريقي ممن ينشطون في الميدان، فعددهم غير كاف للرصد الفعال وتحليل ديناميات النزاع عبر القارة، فالنظام القاري للإنذار المبكر يحتاج إلى عدد أكبر من المحللين ممن خضعوا لتدريب عالي المستوى، كما يحتاج إلى بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات،

ويواجه النظام القاري للإنذار المبكر عدة مشاكل منها:

■ نقص العمل التبادلي المشترك والتنسيق بين فروع ومراكز الإنذار المبكر لمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي وضعت آليات إنذار مبكر بسرعات مختلفة ومنهجيات متفاوتة.

■ لا تتلقى غرفة عمليات النظام القاري للإنذار المبكر القدر الكافي من التقارير الدبلوماسية والاستخباراتية في وقتها الحقيقي، فالاتحاد الإفريقي يفتقر إلى شبكته الخاصة من السفارات والمكاتب السياسية لجمع المعلومات، مما يشير إلى ضرورة الاستعانة بالمزيد من ضباط الاتصال السياسي.

وعلاوة على ذلك فإن القيادات العليا والمتوسطة لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر استخباراتية وطنية وفوق وطنية، بل إنها مجبرة على الاعتماد في الغالب على الصحافة المتداولة أو ما يختار القادة الأفارقة الإفصاح عنه، ويجب على موظفي النظام القاري للإنذار المبكر أيضا التغلب على القلق واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي حول إمكانية قيامهم بالتجسس تحت ستار الإنذار المبكر.

كما يجب أن يصل الإنذار المبكر إلى الكشف عن المخاطر والأزمات في مراحل مبكرة جدا ليكون له تأثير حقيقي على ديناميات النزاع. لكن الواقع الإفريقي يشير إلى أن المخاوف حول الحفاظ على السيادة تميل إلى أن تكون الأقوى في البلدان المعرضة للخطر، فبعض الدول الأعضاء قد طلبت من اللجنة بالفعل عدم رفع تقرير عن الأحداث التي تؤثر عليها، بل إنها طلبت من اللجنة إيقاف نظام الإنذار المبكر عند وقوع مواقف محرجة.

■ صعوبة تحليل المعلومات واستخدامها للتأثير على صنع القرار داخل مجلس السلم والأمن. فعلى سبيل المثال لم يتمكن موظفو مجالس السلم من توليد المناقشات المبكرة ضمن المجلس حول الأزمة المحيطة بالانتخابات الكينية في

عام 2007، أو عدم الاستقرار في غينيا بيساو في أواخر عام 2008، ويواجه مرحلة تحت عليه التعامل مع توازن حرج، فقد تم تكليفه بتوفير المعلومات بدلا من الانخراط صراحة في تحليل وتوجيه عملية صنع سياساته

✓ **هيئة الحكماء:** وهو مجلس استشاري قائم على نموذج المجلس التقليدي للعقلاء الأفارقة، يتكون من رؤساء دول وإطارات سامين قدماء، يتولى تقديم مساعدات لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتوجيهات واستشارات لرؤساء مؤتمر الاتحاد في مجال الوقاية من النزاعات، وقد ورد إنشاء هذه الهيئة في بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي في مادته الحادية عشرة، وذلك بهدف دعم جهود رئيس مفوضية الاتحاد، وكذا مجلس السلم والأمن الإفريقي في مجال منع النزاعات.

وحسب الفقرة الثانية من نفس المادة تتكون الهيئة من خمس شخصيات معروفة على الساحة بتاريخها في مجال السلم والوساطة، ونبذ التمييز العنصري والدعوة إلى التسامح والتآخي، حيث يتم اختيارهم من قبل المفوضية ويتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، بحيث تتولى الهيئة صون السلم والأمن والاستقرار الإفريقي، بتقديم الملاحظات والنصائح والتوجيهات إلى رئيس المفوضية، وكذا مجلس السلم والأمن الإفريقي كما يجوز لها تقديم مبادرات في هذا الشأن.

✓ **الصندوق الخاص بالسلم:** حددت المادة الواحد والعشرون من بروتوكول مجلس السلم والأمن أنه يتم تقديم إعتمادات مالية من ميزانية الاتحاد لهذا الصندوق بالإضافة إلى مصادر أخرى (مساهمات طوعية من دول وأفراد وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وأنشطة جمع أموال كما تقبل المساهمات الأجنبية) والغرض من إنشاء هذا الصندوق لتمويل عمليات السلم والأمن وكل الأنشطة التي تدعم هذا المجال. وقد كلف أوباسنجو من طرف الاتحاد الإفريقي لزيادة حشد الدول لتقديم

مساعات مالية للاتحاد ودعم هذا الصندوق فكانت مبادرة زيادة رسوم على الرحلات الجوية بإفريقيا لدعم الموارد المالية للاتحاد.

✓ **القوة الإفريقية الجاهزة:** نص عليها بروتوكول السلم والأمن في المادة الثالثة عشرة، إذ من خلالها يمكن للاتحاد الإفريقي نشر قوات لحفظ السلام والتدخل العسكري، وفقا لنص المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، فالهدف من هذه القوة هو الاستعداد من أجل القيام بعمليات تدخل متى استوجب الأمر، والقيام بالعمليات المتعلقة بتسيير الأزمات والنزاعات والحروب، من خلال الانتشار للقيام بمراقبة عمليات وقف إطلاق النار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين بعد الحرب، والقيام بعمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية.

ويدخل دورها حتى في عملية متابعة تنفيذ القرارات أو طلبات تدخل لاستعادة السلام والأمن، كما تلعب دورا في مراقبة سير الانتخابات كونها تتكون من أفراد جيش وعناصر مدنية تحت لواء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتتكون القوة الإفريقية الجاهزة من خمس فرق إقليمية مدعمة بلجنة مكونة من رؤساء دول أساسية في كل إقليم، وتعتبر عنصرا أساسيا في مجلس السلم والأمن الإفريقي وفي صميم جهود الاتحاد الإفريقي الرامية إلى امتلاك وقيادة الإجراءات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في إفريقيا.

ولغاية هذه الفترة يمكن القول إنها رسمت مخطط عمل وغطت الفترات من 2005 إلى 2008 ومن 2008 إلى 2010 و2013 إلى 2015، وأسفرت عن تقدم كبير في سياق تفعيل عمل مجلس الأمن الإفريقي، وانتهت تحضيراتها المتعلقة بأولويات الأقاليم وكذا الوثائق الأساسية المتعلقة بعمل هذه القوات ومهامها اللوجيستكية، وقد افترض أن القوة الإفريقية الجاهزة تباشر مهامها منذ

2010، لكن فعاليتها تعتمد إلى حد كبير على تطور دعم السلام التي وضعها الاتحاد الأوروبي بطلب من الاتحاد الإفريقي، وقد تعثر في احترام آجالها المحددة، وبعد الأزمة المالية لسنة 2013 تقرر أن تكون سنة 2015 آخر أجل لجاهزية هذه القوة الإفريقية.

هذا، وتواجه القوة الاحتياطية الإفريقية مجموعة من التحديات التقنية والسياسية؛ ويكمن التحدي الأول في عدم تجانس القوى المشاركة والتي تضم ما يقارب ضعف القوة التي تضمها مجموعات مثل الناتو أو الاتحاد الأوروبي، إذ يجب عليها أن تطور عقيدة عسكرية مشتركة وأنظمة وتكتيكات وتقنيات وإجراءات متجانسة، وعلى ذلك فإن وحدات قوة الاحتياط تواجه صعوبة في التعاون بسبب التفاوت في المقاربات الوطنية.

كما أنها تقتصر إلى القيادة الموحدة على المستوى التشغيلي، لأنه لا وجود لآلية بين مديرية السلام والأمن الإفريقي وألوية الاحتياط، ناهيك عن الغياب التام للذهوض بالقدرات الاستراتيجية التي تكاد تنعدم، كما أن الاتحاد الإفريقي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على الجهات المانحة مثل دول حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لتوفير جسر دعم جوي.

أما التحدي الآخر فيكمن في أن القدرات اللوجيستكية للحفاظ على تواصل القوات في الميدان ما فتئ يمثل تحديا كبيرا أمام الاتحاد الإفريقي، وذلك بسبب نقص الموارد ومسرح العمليات الذي عادة ما يكون غير مضياف وناء، أما سياسيا فيتطلب بناء قوة احتياط إفريقية فعالة لها مستويات عالية جدا من التعاون بين الدول، وهو ما ناضلت من أجله حتى أكثر الدول تكاملا في الاتحاد الأوروبي من خلال خلق قوات الرد السريع، ويتطلب ذلك قدرا كبيرا من الموارد

المالية التي تظل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي غير راغبة أو قادرة على الالتزام بتوفيرها.

أما التحدي الآخر فهو ضمان نشر الدول الأعضاء لقواتها عند استدعاء الاتحاد لها، وقد لاحظ أحد الخبراء العسكريين أن بناء القدرات في البلدان التي لا تدعم عمليات السلام على مستوى القارة سوف يبدد موارد ثمينة فقط، بالإضافة إلى تماطل الآليات الإقليمية لقوة الاحتياط الإفريقية في توقيع مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء فيها حول نشر القوات.

✓ **لجنة الأركان العسكرية:** تتكون من كبار الضباط العسكريين من أعضاء مجلس السلم والأمن، ودورها تقديم النصح والمشورة والمساعدة العسكرية لمجلس السلم والأمن فيما يتعلق بالمسائل العسكرية والأمنية، إذ يجوز لهذه اللجنة دعوة أي دولة عضو غير ممثلة فيها للمشاركة في مداولاتها إن لزم الأمر، كما تتداول حول قضايا تحال إليها من قبل مجلس السلم والأمن، ويتولى رئيس المفوضية عقد ومتابعة اجتماعات لجنة أركان الدفاع في مجلس السلم والأمن الإفريقي.

(2) التجمعات الإقليمية ومساعي تحقيق السلم والأمن

على غرار الجهود الأممية في إطار السلم والأمن في أفريقيا بغطاء الأمم المتحدة، جاء الاتحاد الإفريقي بأجندة نشطة في هذا المجال بالقارة الإفريقية، باسمه وقيادة لوحداته المشاركة أو في إطار العمليات الهجينة مع القوات الأممية، واختلفت أنشطته من بناء السلام وحفظ السلام ورقابة الانتخابات وتعزيز الديمقراطية، بالإضافة إلى وجود اهتمامات جهوية متعلقة بالتجمعات الاقتصادية، والتي تسعى هي الأخرى لاستتباب السلم والأمن على مستوى دولها، وفقا للإستراتيجية والمنظومة الأمنية للاتحاد الإفريقي.

وبالنسبة لأنشطة الاتحاد الإفريقي المتعلقة باستتباب السلم والأمن، فمجمل ما يمكن قوله أن الاتحاد انتهج أجندة أكثر نشاطاً في مجال حفظ السلام مقارنة بمنظمة الوحدة الإفريقية، سواء من حيث عدد المهمات أو طبيعتها الشائكة، بحيث قام بعدد من عمليات السلام المعقدة والمختلفة من رقابة للانتخابات إلى بناء السلم والحفاظ عليه، رغم التحديات الهيكلية والمالية التي يعاني منها كسابقته.

وإذا تتبعنا أنشطة الاتحاد من الفترة الممتدة من 2003 حتى 2011 مثلاً أن هناك تنوعاً كبيراً فيها لبعثاته من حالة لأخرى، من مراقبة الانتخابات ودعمها إلى تعزيز الديمقراطية أو بناء السلام، انتقالاتاً إلى حفظ السلام والمدنيين، فهو يوظف المادة الرابعة التي تخوله صلاحية التدخل من حين لآخر، ويمكن استخلاص أن عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام تفتقر إلى المشاركة الجماعية لوحداتها، إذ تركز على مشاركة عدد صغير من البلدان المساهمة بقوات رئيسية، وهذا يعكس مستويات الدعم والمشاركة المتفاوتة بين الدول الإفريقية في مجال حفظ السلام، لكنه يعتبر أيضاً انعكاساً جزئياً لاختيارات الدول بشأن المنظمات التي تشارك فيها بجنودها أو رجال الشرطة أو الأفراد المدنيين.

وفي إطار محاولة الاتحاد الإفريقي لتطوير قدراته الذاتية في هذا الشأن تبقى كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا وغانا والسنغال ورواندا وإثيوبيا وبنين رواد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فمعظم عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام كانت بفضل جنوب إفريقيا والتي كانت مساهمتها جوهريّة في عملياتها في بوروندي وجزر القمر، وقامت بدور هام في دارفور، أما رواندا ونيجيريا والسنغال فهي الدول التي شكلت العمود الفقري العسكري لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وأوغندا هي التي مثلت بعثة الاتحاد الإفريقي وحدها في الصومال لمدة عام تقريبا إلى غاية وصول القوات البوروندية، كما ساهمت إثيوبيا في العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ودعمت جنوب إفريقيا في بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي. وكانت عملياتها العسكرية في الصومال الأساس المفضي لإنشاء بعثة الاتحاد الإفريقي في تلك البلاد.

كما نجد أن مهمات الاتحاد الإفريقي في مجال السلم كثيرة ومتنوعة ومكلفة هذا بالمقابل افتقار للمساهمة من طرف الدول الأعضاء لا للمشاركة في عمليات السلم فقط بل أحيانا في عدم دفع الاشتراكات أو المساهمات اللوجيستكية من عتاد ومؤونة أو تدريب، ونتيجة لقلّة الموارد تعتمد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي على المساعدات الخارجية خاصة من دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وعادة ما تأتي هذه المساعدات في شكل تدريبات ميدانية وتوفير المعدات والدعم لنشر قوات حفظ سلام والمعدات الإفريقية في مسرح العمليات.

ففي الفترة من منتصف سنة 2008 ومنتصف سنة 2012 على سبيل المثال، تلقت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ما يقرب من 800 مليون دولار من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ما يقارب من 40 مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة المخصص لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بين عامي 2009 و2011.

وهذا الاعتماد يقوّض العقيدة الأساسية للمقاربة التي ينتهجها الاتحاد الإفريقي في مجال إدارة النزاعات، والمتمثلة في مبدأ "الحلول الإفريقية أولاً" وعلى الرغم من نشاطه الكبير، لا يزال الاتحاد الإفريقي يفتقر إلى الأموال الكافية، والقوات، وأفراد الشرطة، والمعدات، وقدرة الإجلاء الجوي، ومرافق التدريب، وهياكل الإدارة، والموظفين المؤهلين للحفاظ على عمليات السلام، فقلة الموارد لدى الاتحاد تخلق إشكال بين استعداد مجلس السلم والأمن لإيفاد بعثات إلى بؤر التوتر وقدرة الاتحاد الإفريقي على تنفيذها، فلا يكون الاتحاد الإفريقي قادراً على الاستجابة للأزمات بشكل فعال إلا إذا كان هناك التزام سياسي ومالي كاف من الدول الأعضاء الخاصة بها، ففي حالات فشل أو تعذر الوفاء بحفظ السلام بالقارة فهذا يقلل من مصداقية المنظمة.

وغالباً ما يواجه الاتحاد الإفريقي صعوبة في تفويض بعثات لعمليات السلام، وبالأخص عندما تكون الدولة المعنية عضواً في مجلس السلم والأمن، أو تملك صداقة مع أعضاء نافذين فيه ومدعمين لموقفها، أين تؤثر هذه الدولة على تفويض البعثة بفرض شروط: مثل السودان في حالة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (2004)، وإثيوبيا في حالة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (2006-2007)، وفي الحالتين، كانت المفاوضات حول شروط تفويض البعثة عملية حساسة ومسيسة بجلاء.

كما يعتمد الاتحاد الإفريقي إلى تقرير عمليات السلام بوصفها تدابير مؤقتة حتى يتم تمرير مهمة حفظ السلام إلى عاتق الأمم المتحدة، ولعل هذا النهج يمثل نوعاً من التعاون المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع الترتيبات الإقليمية لاتخاذ الخطوات الأولى في الحل السلمي للمنازعات المحلية، والواقع أن قدرة الاتحاد الإفريقي على الاستجابة السريعة للأزمات في القارة هي واحدة من مزاياه القليلة كمنظمة حفظ السلام، ولكن التعويل على تحويل المهام إلى عهدة الأمم

المتحدة شجع الاتحاد الإفريقي على التحلي بالطموح الكبير، إذ يضطلع بعمليات السلام في ظروف صعبة للغاية قبل بناء الهيكل الأمني المتصل بها وجاهزية القوات الإفريقية الجاهزة في هذا الشأن.

وفي نفس السياق أعلاه، نجد أن للتجمعات الإقليمية الإفريقية جهودا محمودة في سبيل استتباب السلم والأمن، فقد سعت مجمل التجمعات الاقتصادية الإفريقية أن تحقق قدرا من الاستقرار والسلم كل في منطقتها وعملا بالأطر الدولية والإقليمية إذ نجد كل من:

- **السادك:** التي أولت أهمية للتعاون في المجالات السياسية والأمنية بين دول المجموعة، وذلك بتبني مبادئ التعاون في هذه المجالات في ميثاقها التأسيسي من خلال المواد (21، 5، 4)، ثم عمدت إلى إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني بتاريخ 28 جوان 1996، ودخل الجهاز حيز النفاذ سنة 2001، حيث ورد في البروتوكول المنشئ لهذا الجهاز أهداف وفقا للمادة 2 منه، تتمثل في دعم السلم والأمن في الإقليم، وحماية البشر والعملية التنموية ضد أخطار عدم الاستقرار وانهيار النظام في حالة الصراع.
- كما وقعت دول السادك على معاهدة الدفاع المشترك بدار السلام (تنزانيا) 2003، من أجل الاستعداد العسكري والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية، والأمن الجماعي والتصدي لعناصر عدم الاستقرار، ورغم جهود الجماعة في حالات اللااستقرار في المنطقة، مثل إعادة النظام في ليسوتو من قبل قوات جنوب إفريقيا وبمشاركة بوتسوانا سنة 1998، إلا أنها تواجه تحديات منها:

- افتقار الجماعة إلى جهاز إنذار مبكر.
- غياب الدبلوماسية الوقائية.

- غياب تنسيق راجع إلى خلاف بين وحدات الجماعة (إفريقيا الجنوبية وزمبابوي).
- **الايكاس:** شكلت لأغراض اقتصادية ولم تول اهتماما للجوانب الأمنية، إلا بعد ما شهدت إفريقيا الوسطى أحداث تمرد سنة 1996، حيث تدخلت الجماعة وتمكنت من الوصول إلى اتفاق بانغي للسلام 1997، بعدها اتضحت الحاجة إلى ضرورة التعاون الأمني في التجمع، بداية باتفاقية عدم الاعتداء تم إنشاء آلية الإنذار المبكر سنة 1997، ثم إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط أفريقيا سنة 2002، بعدها قرر وزراء الدفاع إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية سنة 2003، ويتضح أن توجه التجمع في المجال الأمني جاء نظرا لما تشهده الوحدات المشكلة له من صراعات في الكونغو الديمقراطية والتشاد وإفريقيا الوسطى.
- **الكوميسا:** اعتبرت متأخرة مقارنة بالتجمعات الأخرى في مجال السلم والأمن كون الهدف من إنشائها تنموي محض، ولاعتبار السلام والاستقرار هدفا ووسيلة للتنمية، حثت الكوميسا على التعاون في المجال الأمني للدول الأعضاء، حيث ورد في اتفاقياتها المنشئة مبادئ التسوية السلمية للمنازعات وعدم الاعتداء، وقد أعلنت الكوميسا اهتمامها بقضايا السلم والأمن بداية من سنة 2000، و2001 حيث تقرر إنشاء هيكل للأمن، وبالرغم من النوايا التي أعلنتها الكوميسا في هذا المجال إلا أنها لم تتمكن من لعب دور في هذا الشأن، لأنها الأكثر تعقيدا بالنسبة للتجمعات الاقتصادية الأخرى، وتواجه مشكلة ازدواجية العضوية لوحدها مع كل من السادك والإيجاد، وهذا ما دفع بها للبحث عن سبل التنسيق والتعاون في المجال الأمني مع هذين التجمعين.
- **الإيجاد :** هي الأخرى نشأت لأغراض تنموية، ولارتباط هذه الأغراض بالسلم والأمن أولت مسألة السلم اهتماما، حيث شكلت جهاز الإنذار المبكر سنة

2002، ثم قوات عسكرية سنة 2004 تتولى المشاركة في حفظ السلام وتوضع تحت تصرف الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم التابع له، حيث كان للإيجاد دور في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال.

• **تجمع الساحل والصحراء:** يعتبر مثل التجمعات الاقتصادية الأخرى حيث أنشئ لأهداف تنموية، بعدها اعترف بأهمية الاستقرار لتحقيق أهدافه، حيث قام بالتوقيع على ميثاق التعاون الأمني سنة 2000، حيث تلتزم الدول العضوة بموجبه بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام السلامة الإقليمية، ثم استحدث التجمع آلية لمنع وإدارة الصراع خاصة بين دوله سنة 2003، وذلك بعد أن نشب صراع حدودي بين التشاد وإفريقيا الوسطى، لكن اختبارات الآلية لم تكن فعالة بداية بانقلاب إفريقيا الوسطى، حيث اكتفى التجمع بإدائته وحاولوا فيما بعد خلق علاقات تعاون مع الانقلابيين، ونفس الحالة تجاه الطوغو عندما استولى ابن الرئيس إيادéma على السلطة سنة 2005 وبعد تدخلات أجنبية وليبية تنازل، ويعاب على هذه الآلية بصفة عامة الدور الذي كان يلعبه الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وغياب الإرادة من وحدته بعد سقوط النظام الليبي، ما أثر على الآلية بصفة عامة وعلى فعاليتها.

• **الإيكواس:** يعتبرها العديد أنها النموذج الناجح أو المتقدم، مقارنة بالتجمعات الاتحادية الإفريقية السالفة الذكر خاصة في مجال السلم والأمن، باعتبارها هي الأخرى شهدت تطورات وتعديلات في هياكل الجماعة، نتيجة لظروف دولية وداخلية، فالدولية تمثلت في تقصير الأمم المتحدة للتدخل في بعض النزاعات التي شهدتها وحدات التجمع، نظرا للإفراط في استخدام حق الفيتو في فترة الحرب الباردة، مثل ما حدث في كوسوفو ومجازر رواندا، وظروف داخلية منها فشل تدخل دول الجماعة في الصراعات التي شهدتها كل من ليبيريا وسيراليون

وغينيا بيساو، وهذا ما دفع بدول الجماعة إلى إنشاء آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن سنة 1999، إضافة إلى ما تم اعتماده في هذا الشأن، كبروتوكول نظام الأمن الجماعي ونخبة الدفاع وبرتوكول عدم الاعتداء 1978، وميثاق دفاع الإيكواس 1981.

ولتبني الإيكواس لهذه البروتوكولات شهدت دولها تراجع للسيادة المطلقة في الجماعة، أمام الحكم الراشد ومسائل الديمقراطية والحريات الأساسية، وقد ثمن ذلك بموجب البروتوكول الجديد والمضاف للآلية سنة 2001، والذي يسمى ببروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد، وهو الذي تناول أسباب الصراعات من فساد وعدم استقرار، وحرية ونزاهة الانتخابات ودور المجتمع المدني ورفض التغييرات غير الدستورية في نظم الحكم، وتوالت جهود الإيكواس حيث توصلت إلى إنشاء قوات الايكوموج، والتي تتشكل من قوات الدول الأعضاء، وأخذت بعين الاعتبار من خلال بروتوكول إنشائها مجمل الترتيبات المالية، والتعداد والتدريب والتكوين وأهدافها وحالات التدخل وغيرها من التفاصيل.

ورغم استحسان العديد لدور هذه الجماعة في الشؤون الأمنية، إلا أنها نشاطاتها لا تخلو من التحديات التمويلية وعدم التزام الدول في هذه المسألة، باستثناء كوت ديفوار ونيجيريا والبنين والطوغو، وبصفة عامة يمكن اعتبار أن الإيكواس تملك خبرة في مجال السلم والأمن تفوق الاتحاد الإفريقي بخبرة 10 سنوات، وهذا لتعاملها مع الأزمات التي شهدتها منطقة غرب إفريقيا ودون الخوض في تفاصيل هذه الصراعات، حيث يمكن الحكم بإيجابية الدور والجهود التي تقدمها الإيكواس في هذا الشأن، رغم العثرات التي تواجهها من حين لآخر وتلجأ إلى الدعم الخارجي، لكن يمكن الحكم أن حضورها في مجال السلم من

خلال مواثيقها وآلياتها قد تقي بالغرض إذا التزمت وحدات التجمع وفق المواثيق الإفريقية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التجمعات تواجه جملة من التحديات في مجال السلم ولعل أهمها مسألة التمويل وعدم التزام هذه الدول سواء التجمعات أو الاتحاد الإفريقي، والاعتماد على المساعدات الخارجية الخاضعة لشروط الدول المانحة هذا ما يقوض عزميتها (صندوق التمويل يقبل مساعدات خارجية). أو خلافات سياسية وطموح الريادة في كل تجمع مثل زمبابوي وجنوب أفريقيا في السادك، بالإضافة إلى اختلاف قدرات الدول من حيث التدريب والعتاد، وارتباطات هذه الأخيرة مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، وهو ما يضعف هذه التجمعات في إرسال قوات إلى بؤر التوتر.

ب/ تحديات الاتحاد الإفريقي في استتباب الأمن وسبل تجاوزها

رغم المنظومة الأمنية للاتحاد الإفريقي والمطابقة للنظرة الأممية وتعمل بالتنسيق معها، بالإضافة إلى الآليات المستحدثة من قبله والجهود المسخرة في هذا الشأن، إلا أن الواقع الإفريقي يوصف بالغير المريح، نظرا لما تشهده الساحة الإفريقية من نزاعات وحروب من حين لآخر هذا رغم الأجندة النشطة للاتحاد، وهو ما يؤكد وجود جملة من التحديات التي تعتري مهام هذا الأخير في مجال السلم، فمنها تحديات متعلقة بوحدياته والمتمثلة في التحديات السياسية والأمنية، كما يعاني هو الآخر من تحديات مؤسسية ومالية وستتناول الدراسة في الجزء الموالي التحديات المتعلقة بوحدياته والخاصة به.

• التحديات المختلفة للاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن:

يمكن حصر التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن، والمتعلقة بوحدياته في المجالات السياسية والأمنية والمؤسسية والمالية، وسيتم التفصيل فيها على النحو التالي:

✓ **التحديات السياسية:** من خلال التتبع للمحطات التاريخية لتشكيل الاتحاد الإفريقي يتضح غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الإفريقية تجاه الوحدة الإفريقية، وذلك من خلال تقادي الخوض في مناقشة مسألة الولايات المتحدة الإفريقية، فهذا يعزى إلى سببين: تخوف القادة الأفارقة من فقدانهم للسيادة وأمام أفكارهم بالاستمرارية في الحكم، مما يجعل مكانتها مهددة أمام سلطة عليا وهي الاتحاد الإفريقي.

بالإضافة إلى عدم تقبل البعض الآخر الالتزام لثقل كاهل المسؤولية كأن يلعب دورا رياديا في الاتحاد، ينجر عنه تحمل تبعات الدول الضعيفة في الاتحاد

وكون البعض الآخر يفكر في حالة تحقيق هذا الاتحاد من سيتولى رئاسته، وفي خضم هذه الأفكار المتناقضة والرؤى المختلفة يبقى الاتحاد عاجزاً على الحديث عن اتحاد سياسي بوحدات مصنفة بالهشة.

ويعتبر الجانب السياسي بمثابة البعد الأكثر أهمية في إدارة النزاعات، حيث قال الأمين العام للأمم المتحدة، إنَّ "فعالية الاتحاد الإفريقي لا تأتي إلا اعتباراً من منزلة أعضائه، والعناصر السياسية الهامة التي تؤثر على قدراته في إدارة النزاعات، والتي تشمل الاتفاق الواسع النطاق بشأن ما يمكن (وما لا يمكن) أن تبلغه عمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام، ومدى التكاتف داخل مجلس السلم والأمن من أجل دعم هذه الأهداف، بالإضافة إلى المشاركة السياسية المستمرة رفيعة المستوى لدعم المبعوثين الخاصين واللجان والهيئات التابعة للاتحاد الإفريقي، وكذلك دعم قوات حفظ السلام في الميدان والتعاون الحقيقي من سلطات الدولة المضيفة.

والواقع أن الاتحاد الإفريقي في هذه المجالات يقدم أداءً سيئاً للغاية، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب تتمثل في:

- **بعث الانقلابات العسكرية:** لتحقيق تكامل إقليمي يجب توفر نخبة سياسية تمتلك قناعات ديمقراطية، وقد أورد الاتحاد الإفريقي في نصوصه القانونية فكرة تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على افتقار معظم وحداته إلى ذلك، بالإضافة إلى كون هذه الأفكار مصونة في القانون الدولي، ما فرض عليه اعتمادها ليس إيماناً بها وإنما محاولة للتكيف مع الوضع.

ففي كل الأحوال النزاعية يعمل الاتحاد على تعليق المشاركة في أعمال الاتحاد وطلب الرجوع إلى الشرعية، وهي ليست بالعقوبات الشديدة الواجب

فرضها لتقادي تكرار الوضع أو انتقال العدوى، كما أن الاتحاد الإفريقي لا يعمل على تغيير الأنظمة (أمام مبدأ عدم التدخل) الوارد والذي يقف عائقا إن لم يكن مرغوبا فيه.

بالإضافة إلى مواقفه السلبية أحيانا إزاء انتهاكات لحقوق الإنسان مثل حالة الرئيس روبرت موجابي في زيمبابوي، أو قرار إدانة الرئيس السوداني عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية وبعذر إن إفريقيا مخولة لحل المشاكل الإفريقية، والواقع غير ذلك، ففشلها هو ما يفتح المجال للدول الأجنبية للتدخل ما دامت الدول الإفريقية تقرر من خلال اتحادها مبدأ عدم التدخل.

وبالرغم من النصوص القانونية التي تمنع حدوث الانقلاب أو التدخلات العسكرية في الحياة المدنية، بالإضافة إلى سياسة العقاب المعلنة من تعليق العضوية وعقوبات اقتصادية ومحاكمة الفاعلين والداعمين لهم، ومنع منحهم اللجوء السياسي وحرمانهم من الترشح وغيرها، إلا أن الواقع الإفريقي يضرب هذه المواد عرض الحائط، إذ شهدت الفترة التي تأسس فيها الاتحاد الإفريقي ودخل حيز النفاذ، وقبول كل الدول الإفريقية لمحتوى ميثاقه التأسيسي، غير أن ظاهرة الانقلاب تسير الحياة السياسية الإفريقية.

حتى أن القائمين على الشأن الإفريقي والاتحاد يتفاجأون لما يلقاه الانقلاب من دعم عامة المواطنين لتلك الدولة، إذ يمكن الإقرار أن عدد الانقلابات قد تراجع من حيث العدد في عهد الاتحاد الإفريقي، مقارنة بعدد الانقلابات التي شهدتها القارة في عهد منظمة الوحدة الإفريقية، لكن الاستفهام يبقى نتيجة حدوث انقلابات عسكرية من حين لآخر، بالرغم من ركوب الدول الإفريقية موجات الديمقراطية، إذ نجد أحيانا أن الانقلابات تكررت 3 مرات في دولة واحدة في أقل من 10 سنوات، وفي عهد الاتحاد الإفريقي مثل غينيا بيساو 2003، 2009،

2012، وأخرى تكررت مرتين كما هو مثلا في جمهورية إفريقيا الوسطى وموريتانيا ومالي وغينيا.

والخلاصة أنه رغم جهود الاتحاد الإفريقي من حين لآخر للتصدي لهذه الظاهرة، إلا أنها تتكرر وهذا ما يدل على عدم نجاح الإجراءات المتخذة لاستئصال جذور الأزمة الحقيقية، كما تدل معظم الحالات الانقلابية على توفر جو محرض لذلك، إما كون النظام يفتقر للقدر الكافي من الشرعية، ويتضح ذلك من خلال البحث عن كيفية اعتلائه للسلطة، أو يكون الانقلاب نتيجة لفشل النظام في أداء مهامه أو تقشّى الفساد، وغيرها من مسائل تهميش وإقصاء وغياب توزيع عادل للثروة وانتهاك لحقوق الإنسان، حيث تصبح استمرارية النظام مخاطرة بأمن الشعوب.

وهذا ما يشكل ذريعة للمؤسسات العسكرية للتدخل في الحياة المدنية وتلقي دعم من المواطنين، خاصة وأن الأفارقة يملكون تصور أن الجيش والثوار هم حماة الوطن، ويربطون هذا بما قدمه الثوار لنيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية من المستعمر، حيث أثارت النقاشات العلمية بوجود تيار يقر بعلاقة الديمقراطية وبعث الانقلابات، أي إن تبني النظام للديمقراطية قد يغنيه عن الانقلابات، بافتراض أن السلطة تكون شرعية عندما تكون موافقة لقوانين تلك الدولة، كما يفترض أن هذه القوانين تعكس معتقدات مشتركة بين الحكام والمحكومين، كما يفترض أن يكون توافق ورضا الأطراف حول التعديلات التي تقوم بها السلطة.

ويقدم نقد لهذا الاتجاه كون الأنظمة التي تحتل المراتب الأولى من حيث قيم ومؤشرات الديمقراطية وبتوفر العناصر السابقة الذكر، إلا أنها تولي اهتماما خاصا بتجنب التدخلات العسكرية، فما بالك إذا كانت الدول الإفريقية في

ديمقراطياتها تفتقر لهذه العناصر مما يؤدي إلى حدوث انقلابات، ففي حالات غياب شرعية بسبب خرق لقوانين الدولة، وأحيانا تتناول السلطة تعديلات دون إشراك أطراف المجتمع المدني كونها المسيطرة على النظام، ولا تبالي بموافقة الآخرين، بحيث تعمل السلطة بما تراه مناسبا لها ولاستمراريتها.

ففي أغلب الحالات التي يحدث فيها الانقلاب ويشهد دعم المواطنين في بداية اعتلاء الجيش للسلطة لكن السلطة الجديدة سرعان ما يتضح أنها على عهد سابقتها من فساد ونهب، بالإضافة إلى التركيز على دعم ميزانية الدفاع والجيش على حساب القطاعات الأخرى، وهي مؤشر لمحاولة السيطرة على السلطة مستقبلا بتقوية الجيش تجاه المجتمع المدني.

إذ نجد في موريتانيا مثلا لما حدث انقلاب 2008، تم دعمه من طرف ثلث أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز، حيث كان يعتقد الموريتانيون أن الجيش سيحمي الديمقراطية، لكن الواقع هو مشاركة الرئيس العسكري في البرنامج الانتقالي، ثم ترشح للانتخابات وأصبح رئيسا مدنيا، وهذا يفترض أنه مرفوض من طرف الاتحاد الإفريقي، الذي يمنع مشاركة القائمين بالانقلاب من الترشح في الانتخابات.

ونفس الشيء ينطبق على الانقلاب في غينيا، حيث كانت بدايته بدعوى القضاء على الفقر والفساد وإصلاح الوضع، لكن الواقع أن الفساد عرف قمته بعد حدوث الانقلاب ولم تحترم القوانين، وكذا الإفلات من العقاب والفوضى في التسيير، وأغرقت غينيا في كارثة اقتصادية. ونفس الحال في النيجر، بعد حل البرلمان من قبل الرئيس وتمديد فترة حكمه، فتدخل الجيش بينما كانت محاولة ساوتومي وبوركينا فاسو فاشلة، ما يدل على وجود محاولات من حين لآخر.

ففي هذه الحالات المذكورة لم يغير الاتحاد الإفريقي الوضع، بل حدثت انقلابات وأصبح قائد الجيش هو الرئيس، ونفس المثل بالنسبة لمصر حيث أصبح السيسي رئيسا لمصر ورجعت عضويتها في الاتحاد الإفريقي، ولم يحترم شيء مما هو وارد من نصوص الاتحاد.

■ **عدم احترام الدساتير وتعديلها:** هي الأخرى ظاهرة معادية لإحدى أهم ركائز الديمقراطية، ألا وهي التداول السلمي على السلطة، إذ تقر الدراسات في هذا الشأن أن مسألة عدم احترام الدساتير هي ظاهرة لصيقة بالأنظمة السياسية الإفريقية، حيث يسعى القادة الأفارقة من حين لآخر محاولة الاستمرار والحفاظ على السلطة، وهي سمة قديمة بصيغة حديثة، لا تختلف عن السلطة الأبوية التي شهدتها الأنظمة السياسية الإفريقية غداة استقلالها وفي عهد الحزب الواحد، لكن الصيغة الحديثة لهذه العملية هي المحاولة للوصول إلى نفس الهدف، ولكن بطرق حسب ظنهم أنها قانونية.

وتختلف أعذار كل منهم وكذا طريقة حصول كل منهم على مبتغاه (عدد العهود الرئاسية ومدتها)، فهناك من يعرض تعديل الدستور للاستفتاء الشعبي وقلما حدث هذا، لتنامي الوعي في المجتمعات الإفريقية، بينما يلجأ البعض الآخر لعرضه على البرلمان أو المحكمة الدستورية، فهنا يقل عدد الأشخاص الواجب إبداء رأيهم في المسألة عن طريق الانتخاب، وفي نفس الوقت يمكن تسهيل رشوتهم وشراء ذممهم، كون النظام هو المسيطر على الموارد ويتحكم في زمام الأمور، حتى إذا استلزم الأمر استخدام القوة.

وأمام هذا التلاعب تجدر الإشارة أن الاتحاد الإفريقي حاول منع هذه الظاهرة، وذلك من خلال إضافة البند الخامس المتعلق بتعريف التغيرات غير الدستورية، عندما رفض التلاعب بالدساتير والوثائق لتمديد فترة الحكم في ميثاق

الديمقراطية والانتخابات والحكم بتاريخ 2007، والذي دخل حيز النفاذ حديثا 2012، ولم يحظ بالتصديق من قبل العديد من الدول، إذ أنه وإلى غاية 13 جويلية 2015 صادقت على الميثاق 24 دولة، وقد وقعت 23 دولة أخرى على الميثاق ولم تصادق عليه و6 دول لم توقع ولم تصادق عليه، وهذا ما يدل على غياب الإدارة السياسية لبعض الدول بنهج هذا الدرب.

كما يعزى سبب تكرار هذه الانقلابات إلى فقد مصداقية الاتحاد الإفريقي لعدم تصديه للتلاعب بالدساتير في حالات مماثلة سابقة وفقا لهذا الميثاق أو النصوص التي سبقته، والتي تنادي بمشاركة كل المواطنين في رسم السياسة عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة، إلا أن أجندة العهدة الثالثة شهدت ثلث الدول الإفريقية وأصبحت مسألة عدم احترام الدساتير ثقافة إفريقية لصيقة بأنظمة الحكم، وسببا لعدم الاستقرار، ولا يملك الاتحاد نظرة صارمة للحد منها.

ففي الحالات التي تم رصدها في إفريقيا هي وصف للواقع الإفريقي حيال الاستمرارية في الحكم، ومتما تتبعنا عدد الحالات الناجحة نجدها أكبر من تلك الحالات التي منيت بالفشل، وهذا راجع لاستخدام البرلمان في هذا الشأن في أغلب الأنظمة السياسية الإفريقية، بالرغم من اعترافهم بوجود تعددية تشهد دوما الأغلبية في البرلمان للحزب الحاكم، هذا ما يجعل هذه التعديلات الدستورية تمر بأغلبية ساحقة وبطريقة سلسلة، مثال جيبوتي، عمر غيليه تحصل على موافقة 59 نائبا من أصل 63، وزين العابدين بتونس آنذاك تقريبا 100، وناميبيا 50 عضوا موافق من أصل 72 نائب.

أما الحالات التي فشلت مثل أوباسنجو في نيجيريا وشيلويا بزامبيا فترجع للمواجهة الشعبية لهذه الأجندة، ووعي المجتمع المدني، وكذا الأوساط الأكاديمية والإعلامية والحقوقية، بالإضافة إلى كون هذه الأنظمة لا تملك أغلبية في

البرلمانات، أما الناجحة فتشهد سيطرة الحزب الحاكم، وبالرغم من التعددية فهي لا تمثل إلا معارضة سلبية أمام نقص الوعي والثقافة السياسية لدى فواعل المجتمع المدني.

■ **رفض تسليم السلطة للحزب الفائز في الانتخابات:** هي الأخرى ظاهرة منافية للقيم والمبادئ الديمقراطية، بمعنى أن الطرف الحاكم والمنهزم في الانتخابات لا يتقبل الهزيمة، ويرفض تسليم السلطة، وهذا ما يبدي مدى تجذر النظام وسيطرته على موارد البلاد وأجهزتها، مثل رئيس زمبابوي روبرت موقابي الذي بقي رئيسا وآخر مرة تم انتخابه فيها 31 جويلية 2013 وللعهد السادسة، والذي تولى رئاسة دولة، ورئاسة تجمع اقتصادي، وكذا رئيس للاتحاد الإفريقي لمدة سنة، وفقا للتداول السنوي على المنصب، وهو شخص يتجاوز عمره 90 سنة، بل إنه أحيانا يلقي نفس الخطابات في اجتماعاته الرسمية، فلقد عمل هذا الأخير المستحيل من أجل البقاء في السلطة بداية من انتخابات 28 مارس 2008، حيث اتضحت بوادر خسارته للانتخابات أمام المعارض مورجاننتس فانجيراي، والذي مورس ضده وضد أنصاره العنف ما دفعه للانسحاب، ووظف موقابي القوات الموالية له بشن حملات عنف ضد كل معارض له، بالرغم من اتفاقيات تشكيل اتفاق سياسي وحكومة وطنية، ثم بعدها عين ألسن فانجيراي رئيسا للوزراء من المعارضة في 11 فيفري 2009، وبقاء موقابي في الرئاسة أمام سوابقه تجاه حقوق الإنسان وسياسة التخويف، والاتفاقات السياسية بتوزيع الحقائق الوزارية مقابل التملص من التزاماته أمام المجتمع الدولي، مما يدل على فشل سياسة تقاسم السلطة والإصلاحات الدستورية والتشريعية.

نفس الأوضاع عاشتها كوت ديفوار في انتخابات 2 ديسمبر 2010، لما أجريت على دورتين ففاز المعارض الحسن وتارا على الرئيس آنذاك لورون

غباغبو، والذي رفض التنازل وقدم طعنا في النتائج أمام المحكمة الدستورية التي أعلنت فوز الطاعن، وذلك ما أعقب موجة عنف عقب هذه الانتخابات واختلاف النتائج، بعدها توالى الاعترافات من المجتمع الدولي بأحقية ألسانا في الانتخابات ففي 3 ديسمبر 2010 من قبل الأمم المتحدة، و4 ديسمبر من قبل الاتحاد الإفريقي، ثم جانفي 2011 من قبل المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا، لكن هذا لم يحد من رغبة غباغبو في الرئاسة، أين أصبح البلد يسير بحكومتين متوازيتين، فحدثت مواجهات عنيفة بين القوات الموالية لغباغبو وألسانا وتارا بتاريخ 11-13 جانفي، وسلطت عقوبات على كوت ديفوار وتم تعليق عضويتها من قبل الاتحاد الإفريقي، ما عدا محاولة الوساطة التي كلف بها ثامبومبيكي الرئيس السابق لجنوب إفريقيا، والتي أبدى من خلالها غباغبو قبول تقاسم السلطة، بحيث يكون الرئيس وألسانا يكون رئيس الوزراء، وهو ما يتعارض مع ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي يدعم الديمقراطية والانتقال السلس للسلطة.

لكن هذه التجارب وضعت مصداقية الاتحاد الإفريقي على المحك. وهو الذي لم يجهر في تطبيق مبادئه، ولم يتعامل مع هذه الحالات المتكررة، ولم تشهد كوت ديفوار سلاما إلا بعد اعتقال غباغبو ومتابعته بجرائم ضد الإنسانية، كما نجد أن الحالة الكينية التي تم فيها تقاسم السلطة بعد انتخابات 2007، حققت نوع من السلم وأوضحت ما يحمله الوعاء الاجتماعي من تناقضات إنشائية، لكنه لم يحقق مسائل حيوية كالإصلاح الدستوري والتفاوت بين الأعراق، فهذه الحالة التي شهدتها كينيا لا تحقق إصلاحا فعالا، فهي بمثابة مسكن أو حل مؤقت لا يقضي على جذور الأزمة، وحكومة الوحدة لا تعمل إلا على تأجيل الصراع لا حله النهائي.

✓ **التحديات الأمنية:** تتمثل التحديات الأمنية للاتحاد الإفريقي في ضعف وحداته، فإذا قارنا مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجلس السلم والأمن الدولي، فلا وجود مجال للمقارنة بين الجهازين كون مجلس السلم والأمن الدولي أنشئ في بيئة مختلفة على التي تشهدها إفريقيا، وهي الظروف التي أعطت القوى المنتصرة الحق في إنشائه وأخذ حق الفيتو في المجلس عكس الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى كون الدول صاحبة الفيتو قوية ولها القدرة على تحمل وإدارة عمليات السلم والأمن، عكس دول الاتحاد التي لا تقوى على ذلك حتى وإن حظيت بمكانة مميزة تبقى الصراعات في إفريقيا عبئاً ثقیلاً أن تواجهه دولة وحدها، أمام ضعف تمويل الاتحاد لاختلاف قدرات وموارد الوحدات المشكلة له.

ويمكن حصر ذلك في العناصر التالية:

■ **على مستوى الجيوش:** وضعية الجيوش الإفريقية تعاني نقص الموارد البشرية والمادية، سواء على مستوى الأفراد وتعدادهم وخبراتهم في الميدان، أو على مستوى الوسائل العسكرية البسيطة، وهذه الوضعية تؤثر على عمل هذه الجيوش وفعاليتها في مجال الدفاع والأمن وحفظ السلام، فما يتعلق بأفراد الجيش غالباً ما يتم تجنيدهم دون اعتبارات الخبرة والكفاءة أو الإرادة والمؤهلات، بمعنى غياب معايير التجنيد المنطقية.

إذ يتم في بعض الدول الإفريقية التجنيد على أساس الجهة أو العرق أو الإثنية؛ فالكامرون 80 % من جيشها ينتمون إلى إثنية الرئيس السابق بول بيا، وفي الطوغو سنة 1993 قدر أفراد الجيش من الشمال ب 10.000 وهي منطقة الجنرال إياديما Eyadema و 7000 من نفس إثنيته، بينما الجنوب ينتمي إليه 3000 فرد من الجيش، وفي نفس الجيش الذي يملك 300 ضابط سام فيه 200 ضابط سام ينتمون إلى إثنية الرئيس، و 50 ينتمون إلى الشمال

بينما الجنوب يمثلهم 50 ضابطا فقط. ونفس الظاهرة شهدها جيش الكونغو برازافيل من أصل 39 جنرالا 28 هم من الشمال من جهة الرئيس السابق Sassou Nguesso و17 من الجنوب.

فمن خلال هذا يتضح أن القادة الأفارقة يعملون على حفظ سلامتهم في النظام داخل الدولة كأولوية التفكير في الحفاظ على السلام في الدول الأخرى، في حين يفترض أن تتكون قوات الجيش من مختلف شرائح المجتمع ليكون هناك تمثيل واندماج بين أفراد المجتمع، وليكرس هذا داخل مؤسسات الجيش أول جهاز للدولة، فلقد أصبح الانخراط في الجيوش الإفريقية على أساس القبلية والإثنية والجهة، وهذا ما يكرس أيضا التهميش ويخلق أيضا الأحقاد وحب الانتقام، عكس الدول الغربية حيث نجد أفرادا من الجيش هم من أصول عربية وإفريقية سواء في أوروبا أو أمريكا.

■ **على مستوى العتاد:** حيث تشهد الجيوش الإفريقية افتقارا للعتاد العسكري وهو ما يشكل التحدي الكبير للاتحاد الإفريقي ودوله الأعضاء، ورغم الدورات التدريبية والتكوينية من قبل الخارج لتطوير القدرات القتالية لكن يبقى مشكل العتاد أحد أهم العوائق، إذ تفتقر إليه الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي حتى من ناحية التنسيق في مجال الاستعلامات والنقل، خاصة أمام ما تعانيه من مشاكل حدود وطولها، وافتقار الدول لأفراد جيش فعالة ونقص الإمكانيات العسكرية، وهو ما زاد من صعوبة مراقبتها والتحكم فيها أمام تنقل العصابات والاتجار بالأسلحة والتفريب بجميع أنواعه.

بالإضافة إلى تأثير دول الجوار الخارجية في النزاعات الداخلية، وتقديم إمدادات للعصابات (الداخلية)، مثل ما حدث مع أفراد الجيش الرواندي

والأوغندي في الكونغو الديمقراطية، وما حدث مع أفراد الجيش البوركينابية والليبيرية في الكوت ديفوار، وهي الأوضاع التي تزيد في فترة النزاعات.

بالإضافة إلى مشاكل التسرب المدرسي ونقص التربية والتعليم وهجر المدارس وانعدامها في دول أخرى مما يؤدي إلى بطالة فئة الشباب، وبحكم أوضاعهم الاجتماعية المزرية يسهل انخراطهم في شبكات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والعمليات الانتحارية في الجماعات الإرهابية، وهذا ما يثقل كاهل الدول الإفريقية حيث تصبح الوحدات المكونة للاتحاد هشة.

■ تحدى الإرهاب والجريمة المنظمة: يواجه الاتحاد الإفريقي تحدي الإرهاب

والجريمة المنظمة، وهما ظاهرتان تمثلان تحديا قديما جديدا، ورغم تعامل الاتحاد والمنظمة مع هذه الظاهرة، إلا أن تعاضمها في الآونة الأخيرة فرضت على الاتحاد الإفريقي أن يوليها اهتماما خاصا، ومن هنا يسعى الاتحاد الإفريقي إلى بناء إستراتيجية شاملة في مواجهة الإرهاب والأعمال المسلحة داخل الدول بصفة عامة.

وتستند هذه الإستراتيجية على اتفاقيات ومبادئ قديمة تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1994 بتونس، تحت عنوان الوقاية ومكافحة الإرهاب، حيث قدمت تعريفا للأعمال التي تصنف كعمل إرهابي والفرق بينه وبين المصطلحات المشابهة له كالمقاومة. وتهدف الاتفاقية إلى ضرورة مراجعة الدول الأعضاء لقوانينها الداخلية وتجريم كل الأعمال والنشاطات الإرهابية، كما حثت الاتفاقية الدول الأعضاء على المصادقة والتوقيع على الآليات الدولية لمحاربة الإرهاب التي أعدتها في ملحق الاتفاقية وتجريم كل الأفعال الواردة فيها، ومنع الدول من دعم أو الانخراط أو التحريض على ذلك.

كما أشارت الاتفاقية بصراحة على وجود ارتباط بين ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بما تتضمنه من تجارة غير مشروعة للسلاح، وتجارة المخدرات وغسيل الأموال، لذلك وجب إقصاء أي عمل إرهابي حسب الاتفاقية مهما كانت أشكاله أو ارتباطاته. وهي الاتفاقية التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي بعد أن دخلت حيز النفاذ في عهد منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد جاء الاتحاد الإفريقي بخارطة طريق للفترة الممتدة بين 2016 و2020 بهندسة السلم والأمن الإفريقي وفق استراتيجيات ومراحل؛ حيث تمثلت الإستراتيجية الأولى في الوقاية من النزاعات، في حين تمثلت الإستراتيجية الثانية في مواجهة الأزمات وإدارة النزاعات، أما الإستراتيجية الثالثة فتمثلت في إعادة بناء السلم والأمن في مناطق ما بعد النزاع، وخص الإستراتيجية الرابعة بالقضايا الأمنية، التي تضمنت مكافحة الإرهاب، أما أولوية الإستراتيجية الخامسة، فقد حثت عن التنسيق والتعاون.

وبالرجوع إلى الأولوية الرابعة والتي تناولت مجموعة من القضايا كالإرهاب مستندة إلى عدة دوافع منها:

- غياب قواعد قانونية فعالة تستجيب للنزاع ومكافحة الإرهاب.
- الافتقار إلى الإمكانيات وكذا الكفاءات الفردية والمادية لوكالات الوقاية ومكافحة الإرهاب.
- غياب اقتراب شامل واضح لمواجهة التطرف.
- غياب شروط لازمة لإشراك المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب.

- غياب الوقاية والتنسيق والتعاون بين الدول من حيث السياسات ومواءمة القوانين والعمليات في ما يخص مكافحة الإرهاب.
- غياب عمل محين وجاد خاص بالبحث وتحليل السياسات وتطوير الاستجابة المبكرة للعمل الإرهابي.
- غياب قاعدة بيانات قارية للتنسيق بين الدول والمانحين في مكافحة الإرهاب.
- وقد جاءت هذه الوثيقة بمجموعة أهداف لتفعيل إجراءات مكافحة الإرهاب وذلك عبر:
- وضع دليل للدول الأعضاء فيما يخص إحباط العمليات الإرهابية.
- حصر كامل قضايا التحقيق التي تمت معالجتها في المحاكم والتي صنفت على أنها عمل إرهابي.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب.
- وجوب التنسيق بين دول الاتحاد الإفريقي في مجال التحقيقات والمحاكمات ومواجهة الإرهاب.
- ضرورة التبادل الاستخباراتي والتقارير والدراسات حول الإرهاب ومكافحته.
- ضرورة تفعيل ودعم والتنسيق بين الدول والتجمعات الاقتصادية والدول المانحة في مجال مكافحة الإرهاب.
- وجوب اتخاذ مبادرات في إطار التجمعات الاقتصادية لمواجهة التطرف.
- ضرورة الانخراط في برامج ومبادرات تحسيسية وتوعوية ضد العنف والتطرف.

- وأخيرا يفترض عقد منتدى ومبادرات سنوية بين التجمعات الاقتصادية والاتحاد الإفريقي بهدف متابعة مدى تطبيق الإجراءات المذكورة سابقا لأجل تفعيل عمليات مكافحة الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية.
- ✓ تحديات مؤسسية ومالية.

على غرار التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي في البيئة الإفريقية، والسالفة الذكر من تحديات سياسية وأمنية والخاصة بوحدياته، فهو يواجه تحديات هيكلية من حيث مؤسساته الأمنية، والنصوص القانونية وافتقاره إلى الدعم المالي في هذا الأمر، وهو ما سيتم تشريحه في ما يلي من كلام .

*** تحديات مؤسسية:** لتقويم دور الاتحاد الإفريقي في استتباب الأمن والاستقرار يتطلب الأمر النظر في منظومته الأمنية المتمثلة في مجلس السلم والأمن الإفريقي والأجهزة المساعدة له، وتحليل دورها من جانب البنية المؤسسية، والأطر القانونية للجهاز ومدى فعاليته، فمجلس السلم والأمن الإفريقي نشأ في ظل النظام الدولي الجديد وعصر العولمة، وبالتالي الدول الإفريقية قامت باستحداث هذا الجهاز كرها وليس طوعا، أي نتاجا لما تشهده القارة من نزاعات أغلبها من أجل الثروة بطريقة مباشرة، أو من أجل السلطة كونها السبيل للوصول إلى الثروة.

وما زادة من هذه الهوة العولمة في حد ذاتها، التي دفعت بالدول الإفريقية للأخذ بالتحول الديمقراطي على النمط أو المفهوم الغربي، بالإضافة إلى فتح أسواق على النهج الليبرالي، فالمطالبة بالتحول الديمقراطي زاد ضغطا على الدول لإعادة التكيف والهيكلية من الداخل، أمام ضعف الدول الإفريقية كونها أصلا هشة وافتقارها للموارد والإمكانات والمؤسسات والقدرات الاستخراجية والمديونية

والتبعية، بالإضافة للحروب الداخلية القائمة على أساس ديني وعرقي، أو باسم الديمقراطية لانعدام التمثيل والتوزيع العادل للثروات وغيرها من أسباب النزاعات الداخلية.

وبالتالي فنشأة مجلس السلم والأمن أصلا جاء لمحاولة إخماد نزاعات وحروب وأوضاع مهيأة للصراع بحكم التحول الدولي القائم، وهذا ما دفع بوقوف جماعات داخلية ضد سلطة الدولة باستخدام القوة خاصة وأن عديد الدول الإفريقية لم تشهد تعدديات حزبية من قبل هذه الفترة، وأمام غياب وعي سياسي وثقافي وعدم نضوج حزبي في الدول الفتية التحول، إضافة إلي سيطرة الطابع الاتني والقبلي على بعض الأحزاب ما دفع إلى التناحر.

فمن خلال هذه البيئة التي نشأ فيها المجلس والتي لها تأثير على مهامه ودوره بالإضافة إلى تحديات أخرى من الناحية المؤسسية والقانونية، فمن حيث البنية المؤسسية نجد أن البناء المؤسسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي أخذ بالنموذج العالمي ألا وهو مجلس الأمن الدولي من حيث الهندسة المؤسسية والهيئات التابعة له، أما من الناحية العملية فهو شيء مغاير حيث ينظر إليه البعض ويعتبرونه أن جهاز السلم والأمن الإفريقي تم أفرقته، حيث أصبح يعمل ويتعامل مع المسائل بالذهنية والتركيبية الإفريقية.

كما أنه يفتقر إلى نقص في النصوص القانونية مقارنة بطبيعة البيئة الإفريقية التي لا تشهد انسجاما مثل ما يعرفه الاتحاد الأوروبي مثلا، وهذا ما يفرض وضع نصوص لحالات شهدتها القارة الإفريقية من نزاعات، وأن يتحلى بالصرامة في تطبيقها، كي يلعب مجلس السلم والأمن الإفريقي دوره وتسهل مهامه، وعليه أن يعتمد عقوبات غير تلك المتمثلة في تجميد نشاط الدول في

أعمال الاتحاد الإفريقي، وطلب العودة إلى الشرعية الدستورية، وهذا ما يقلل هيبة ومصادقية الاتحاد الإفريقي في حد ذاته.

ويعاب على الاتحاد بصفة عامة حالات من الكواليس والميول في نزاعات إفريقية، وهو جانب يحسب على تاريخ الاتحاد في هذا المجال مثل الصراع الإريتيري الإثيوبي حيث نظر في ذلك الصراع من قبل الأمم المتحدة، لتحيز الاتحاد لصالح إثيوبيا بلد مقر الاتحاد الإفريقي، وبصفة عامة ينظر إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي دوماً على أنه ذلك الجهاز المكلف بتحمل أعباء بعثات السلام، وهو غير قادر مادياً للقيام بذلك مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار وغيرهم من الحروب الأهلية في إفريقيا.

ورغم التحديات التي تواجهه فإن مجلس السلم والأمن الإفريقي تمكن في العديد من المرات من تحقيق نتائج إيجابية متعلقة بأنشطة حفظ السلام، ويستشهد بحالة بوروندي، وجزر القمر ودارفور والصومال، كما تمكن من فرض عقوبات على عدة حالات حدث فيها الوصول إلى السلطة عن طريق القوة، مثلما حدث في موريتانيا 2005 و2008 وكذا كوت ديفوار والنيجر وغينيا بيساو والطوغو.

لكن هذا لا يعني نجاحه وإنما جاء بدعم فردي من طرف دول إفريقية، نجد منها جنوب إفريقيا ونيجيريا وأوغندا ورواندا وبوروندي، وليست المنظمة بجميع أطرافها، وهذا ما يدل على عجز مجلس السلم والأمن الإفريقي من توظيف كامل دول الاتحاد، إذ يعاب على هذا المجلس الإفريقي في تدخلاته أنه كان بدعم مساهمات دولية مما يقوض أجدته من فعالية وكفاءة، ولكن هذا الاعتماد هو نتيجة بداياته المتعثرة لافتقاره إلى الموارد البشرية والمالية وهذا ما يتطلب دعماً لزيادة هذا الدور.

كما يتطلب إعادة النظر في بنيته وهيئاته وطرق عمله بعد تحديد أهداف موضوعية، تنطلق من فهم جيد للواقع الإفريقي وصياغة قواعد قانونية رادعة فاعلة وتطبيق صارم دون تحيز وتماطل ليصبو إلى مبتغاة. ونلاحظ أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن جاء بنوعين من المواد:

- **المجموعة الأولى** وخص بها منع النزاعات بين الدول الإفريقية وذلك من خلال المادة 04 الفقرة (ب) "احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال"، وكذا اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات بواسطة مواد كانت موجودة في عهد منظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين دول الأعضاء في الاتحاد في الفقرة "و"، أما الفقرة "ز" فقد منعت تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى، كما ورد في الفقرة "ط" التعايش السلمي بين دول الأعضاء في الاتحاد وحققها في العيش في سلم وأمن.

- أما **المجموعة الثانية** فتعلقت بالنزاعات الداخلية والحروب الأهلية وردت مجموعة من الفقرات في المادة 04 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي تتمثل في الفقرات التالية:

- الفقرة "ح" حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة تتمثل في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية.
- الفقرة (ي) حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- الفقرة (س) فنصت على احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة رفض الإفلات من العقوبة والاعتقالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- الفقرة (ع) رفض وإدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات.

من خلال هذه النصوص القانونية الواردة في ميثاق الاتحاد الإفريقي نجد أنه أولى العناية بأنواع النزاعات سواء داخلية أو بين الدول والتي شهدت القارة خمس نزاعات خلال خمسين سنة، بينما الداخلية عددها يفوق العشرين، وهناك أخرى قائمة ليومنا هذا ومن بينها نزاعات داخلية دائمة. فالإشكال لا يكمن في صياغة القانون وإنما هو صغر مجلس السلم والأمن الإفريقي أمام المهام الموكلة إليه، فكيف لهذا الجهاز أن يضمن السلام في إفريقيا أمام أوضاع مختلفة وحروب مكلفة بشريا وماديا، بالإضافة إلى الطاقم المحدود لهذا الجهاز وكذا آليات استجابته؟.

كما يعاب على الاتحاد الإفريقي عدم الفعالية المؤسساتية في تعاطيه مع النزاعات، إذ نجده يكتفي بتذكير من استولوا على السلطة بطرق غير دستورية ويطلب العودة إلى الشرعية، وهذا ما حصل في إفريقيا الوسطى حيث استولى فرنسوا بوزيزي على السلطة إثر قيامه بانقلاب، وبقي الاتحاد الإفريقي يدعو ويكرر دعوى العودة إلى الشرعية، وما حصل في موريتانيا عندما اجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقي في دورته 36 بتاريخ 4 أوت 2005، حيث طلب العودة بسرعة إلى الشرعية واكتفي أيضا بتعليق عضوية الدول الأعضاء في حالة الوصول إلى السلطة عن طريق القوة.

ولم يتم الاعتراف بهذه السلطات من قبل الدول الإفريقية الأخرى، وفي الوقت الذي تقام فيه الحكومات عن طريق القوة، وتبدأ التصفيات العرقية والانتقامات، في الوقت الذي يبقى فيه الاتحاد الإفريقي ينتظر العودة إلى الشرعية، حيث يتحرك بعض الحكماء الأفارقة سعيًا منهم لتحقيق الوساطة

وتسوية النزاع، ويصبح الطرف الذي وصل عن طريق القوة إلى الحكم طرفا مفاوضا وكأنه اعترف به.

وفي حالات مماثلة فإنه لا يمكنه القيام حتى بما قامت به قوات ECOMOG مثلا في سيراليون سنة 1998 فهو يكتفي بطلب العودة إلى الشرعية، وعدم اعتراف الدول بهذه السلطة التي تصل عن طريق القوة وتعليق نشاط هذه الدولة في إشغال الاتحاد الإفريقي، بينما يُفترض بالاتحاد الإفريقي أن يستخلص العبر من تجارب منظمة الوحدة الإفريقية في الأزمة الليبيرية لسنة 1990، وعدم احترام الكوت ديفوار وبوركينا فاسو لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكذا المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا CEDEAO.

وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين إخماد وإدارة وحل النزاع، فالراجح بالاتحاد العمل على فهم أسباب النزاع واستئصالها لا على إدارتها، كفصل دور المؤسسات العسكرية في الحياة المدنية والسياسية، ونشر لثقافة السلم والتعايش مع الآخر، فمصادقته على المحك، إذ يقول فيليب ديفال "Philippe Duval" جميع الرؤساء الأفارقة الذين وصلوا إلى السلطة بالقوة متعودون على الرجوع إلى السلطة بانتخابات وتعديلات في الدساتير والتي تسمح بإعادة انتخابهم مدى الحياة.

هذا، ويفتقد مجلس الأمن والسلم الإفريقي إلى الحرية الكاملة للاستجابة السريعة لعدم امتلاكه للإمكانيات اللازمة من جهة، وعدم امتلاكه أيضا للحرية السياسية والقانونية من جهة أخرى، إذ كامل قراراته مرتبطة بالمفوضية ومؤتمر

القمة على المستوى القاري، وهذين الأخيرين مرتبطين بمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة على المستوى العالمي.

★ **تحديات مالية:** تعثرت كثير من مؤسسات الاتحاد الإفريقي منذ نشأتها، إذ يعاني بعض منها من عجز مالي، وأخرى ولدت قاصرة لانعدام الدعم المالي الكافي لكي تباشر مهامها، وكذا قلة التنسيق بين الاتحاد والتنظيمات الفرعية (الاتحادات الجهوية) في مسألة الاشتراكات المالية والتي تضع الدول الأعضاء في حيرة من أمرها حول المساهمة في كلا التنظيمين، وأحيانا تواجه تعارضا بين التزاماتها تجاه التنظيم الإقليمي والاتحاد الإفريقي.

الحالة أعلاه دفعت ببعض أجهزة الاتحاد الإفريقي إلى الارتباط بمؤسسات خارجية، مثلا مجلس السلم والأمن الإفريقي ارتبط بالاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاق الممضي في سنة 2000 وفي المادة 11 يقول: "الاتحاد الأوروبي يضع الوسائل والإمكانيات تحت تصرف شريكه (الاتحاد الإفريقي) للإنذار المبكر وإدارة الصراعات المسلحة وكذا نتائجها". وقد ترجم الاتحاد الأوروبي هذا الاتفاق على ثلاثة مستويات:

- **على مستوى الدول:** يتعلق بأولوية خاصة بالدول الأوروبية، حيث خرج بتوصيات في الجمعية العامة له بتشجيع تعاون أي دولة أوروبية مع الدول الإفريقية، حيث أقامت فرنسا نفسها في برنامج RECAP (renforcement des capacités Africaines de maintien de la paix)، لدعم القدرات الإفريقية في حفظ السلام. وكان ذلك مع CEDEAO (1996-1998) ومع CEEAC (1998-2000)، ومع SADC (2000-2002) وبرنامج آخر مع CEDEAO بدأ في البينين في 2004.

كما اتضح أيضا ذلك من طرف بريطانيا التي أنشأت CPP (Conflict Prevention Pool) قطبا أو تجمعاً لمنع الصراعات في سنة 2001، ووضع قوات حفظ السلام كأولوية للدول الإفريقية والمنظمات الجهوية لتنمية قدراتها في حفظ السلام، وإنشاء MATT (Military advisory and training teams) وهي فرق استشارية وتدريبية عسكرية، كما ساهمت في تدريب جيوش إفريقية في جنوب إفريقيا وكينيا وسيراليون، بالإضافة إلى الدانمرك التي أنشأت مركزاً لتعليم الحفاظ على السلام بزمبابوي.

• **المستوى الثاني** والمتعلق بدعم مبادرات التنظيمات والاتحادات الجهوية وكذا الاتحاد الإفريقي، وقد استفادت CEDEAO بـ 35 مليون أورو بين 2002-2007 من أجل تنمية قدراتها، وبالإضافة إلى استعادة جهاز الإنذار المبكر التابع لها من 5 مليون أورو من طرف اللجنة الأوروبية، ونفس الشيء بالنسبة لإفريقيا الوسطى CEEAC استلمت 5 مليون أورو موجهة للاستخدام في إطار البحث وتحليل الأزمات وإنشاء شبكة جهوية للإنذار.

كما تلقى الاتحاد الإفريقي من الاتحاد الأوروبي 250 مليون أورو موجهة لدعم عمليات حفظ السلام المنظمة من قبله أو من طرف المنظمات الجهوية بمعنى أن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً للاتحاد الإفريقي لتنمية قدراته في مجال إدارة الصراعات المسلحة التي تواجهها.

• **بالنسبة للمستوى المتعدد الأطراف:** نجد أن الاتحاد الأوروبي يشارك في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة في إفريقيا وهي متعددة.

هذا، ويفترض في الاتحاد عند إنشائه لمجلس السلم والأمن الإفريقي أن يراعي أولويات العمل الوحدوي، بذل تجاوز المراحل، فكيف لمجلس لمدة سنتين

أن يعي عمله ووظائفه في الوقت الذي يتطلب فيه تحقيق السلم دراسات معمقة في دولة واحدة (جوانب اجتماعية، اقتصادية، نظام سياسي، موارد، طاقات بشرية، ثقافة سياسية، مجتمع مدني، تعددية حزبية، إثنيات، قبلات.....)، فكل هذه المجالات والمعطيات المتعلقة بها، لا يمكن استيعابها في مدة سنتين لدولة واحدة، وبفريق عمل من 15 عضوا، فإذا تعذر فهم هذه البيئة لا يمكن تسوية نزاع نجهل أسبابه وخلفياته، وبالتالي تطبيق سياسة تأجيل الاندلاع أو التسوية المؤقتة لا الحل النهائي.

سبل تجاوز تحديات تحقيق الأمن.

أبدى الاتحاد الإفريقي نوايا لاستتباب الأمن، ولكون البيئة الإفريقية معقدة ومتشعبة ولاختلاف الوحدات المشكلة له، وكثرة الاهتمامات والمجالات التي يصبوا إلى تحسينها ولترابطها، أمام التحديات التي يواجهها يفترض عليه:

- دعم وتعزيز وتوطيد المؤسسات الأمنية سيما مجلس السلم والأمن الإفريقي وما يندرج تحته من بنى مؤسسية، خاصة الإنذار المبكر الذي يشترط لتفعيله إنشاء أو إقامة لجان بحث ومتابعة لبؤر التوتر في إفريقيا قصد التقصي لجذور وأسباب وخلفيات الصراع والتنبؤ بها قبل اندلاعها، كما يجب حث وتشجيع المساهمات المادية المتعلقة بصندوق السلام، وعلاوة على اشتراكات الدول يجب تخصيص نسبة من فوائد البنك الإفريقي، كما تجدر الإشارة إلى إقحام مؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في عمل الاتحاد، وذلك عن طريق الجمعيات الخيرية وكذا التحسيسية والتي بإمكانها نشر ثقافة محددة مع باقي المجتمعات الإفريقية لخلق انسجام في الثقافات.
- تحديد وضبط العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومجالاته الحيوية سواء الداخلية تجاه الدول المكونة له، أو الخارجية المتضمنة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية خاصة الإيكواس وسادك لما تملكه من خبرة وأقدمية في مجال حفظ السلم، كما يجب تحديد الأدوار وتقاسمها، وكذا تقسيم العمل بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الإقليمي، كما ينتظر من المجتمع الدولي والدول المانحة أن تقدم إسهامات في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية حقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية.

- الأجدر بالاتحاد الإفريقي أن يشجع الاتحادات الجهوية في مجال ضمان السلم والأمن الإفريقي للأسباب التالية:
 - كون هذه الاتحادات موجودة أصلا وأغلبها مشكلة من دول جوار.
 - هذه الوحدات المشكلة لهذه الاتحادات تعرف بيئة الدول المجاورة لها.
 - يمكن لهذه الاتحادات تسيير اشتراكاتها في مجال المحافظة على السلم والأمن في المنطقة.
 - من مصلحة دول هذه الاتحادات ألا تكون نزاعات مجاورة لها بحكم الانتشار للنزاعات من جهة، وتضرر دول الجوار من جهة أخرى أكثر من الدول اللاجوارية، سواء من تدفق الأسلحة، أو الهجرة واللاجئين، أو الجماعات الإرهابية، وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات.
 - قرب هذه الاتحادات (أي أن الدول المجاورة تكون أقرب للنزاعات) وهذا ما يعجل من عملية التدخل من جهة، ويقلل من تكاليف التنقل والدعم اللوجيستيكي للعمليات العسكرية المتواجدة أو المتدخلة لفض أو بناء أو حفظ السلام.
 - قرب الدول وسهولة الاتصال وانتقال المعلومة والاطلاع على الأوضاع بالإضافة إلى سهولة التنسيق وفهم لغة الاتصال.
 - مرونة التشاور وكذا أدوار الطرق السلمية لحل النزاعات والتداول على قيادة مؤسسات حفظ السلم والأمن في المنطقة (الجهة).

لما تتمكن هذه الاتحادات من بسط وفرض السلم بغض النظر عن الطريقة إما بالوسائل السلمية لحل النزاعات (تفاوض، وساطة، مساع حميدة، تحقيق وتوفيق، تحكيم)، أو بالوسائل القسرية من فرض عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادي، أو باستخدام القوة إن تطلب الأمر ذلك بالتدخل العسكري، على أن

يدعمها الاتحاد الإفريقي والمجتمع الإفريقي في ذلك بترسانة قوانين تسهل عمل هذه الاتحادات في مجال السلم والأمن الإفريقي، واستخلاص العبر ودراساتها ومحاولة الاستفادة منها بالنسبة للاتحادات الأخرى.

فعندما تنتهي المرحلة الجهوية وتتوفر على أجهزة ومؤسسات حفظ السلم والأمن الإفريقي قائمة على حدة، وبإمكاناتها البشرية والمادية وترسانة قوانين مصونة ومحترمة من قبل الأعضاء، يمكن للاتحاد إنشاء أو يأتي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي ليلعب دور المنسق والهيئة العليا في هذا المجال، ومن خلاله يمكن إنشاء جيش تكون له قواعد إقليمية (جهوية)، وقيادات جهوية وخلايا اتصال ومراكز تدريب ومؤسسة مالية معتمدة ومخصصة له، ليلعب الدور المنوط به في إطار الاتحاد الإفريقي.

فلا يخفى أن CEDEAO تملك خبرة 10 سنوات سابقة للاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلام والوقاية من النزاعات، وفي علاقاتها مع الولايات المتحدة تقدر بـ 30 سنة، وهذا ما يستوجب إقامة علاقات توافق وتعاون بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية، فيرى الكثير أن المنظمات الإقليمية مؤهلة بشكل كبير لحل النزاعات كونها أقرب إلى بيئة النزاع، مما يسهل فهمه وأسبابه والعمل على حله أو تسويته (توافق الظروف الإقليمية للنزاع).

كما يمكن القول أن قيود هذه المنظمات تكمن في محدودية الموارد وصعوبة التنسيق ونقص الخبرة، وقد تزايد دور المنظمات الإقليمية في محاولة منها تسوية النزاعات، حيث أصبحت شريكا للأمم المتحدة خاصة في الجانب العملياتي والعمليات الهجين كآليات تعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإفريقية، وكذا الشراكة المؤسسية بين السكريتاريا العامة ونظيراتها في المنظمات الإقليمية.



استنتاجات



ما يمكن استنتاجه في نهاية هذه المحاضرات المتعلقة بالتنمية والأمن في إفريقيا، أن فشل التنمية ومنه زيادة حالة اللاأمن راجع بدرجة كبيرة إلى كون أن إنشاء الاتحادات والتجمعات والتكتلات الإفريقية، كون هذه الأخيرة لم يكن إلا محاكاة لما هو موجود بالخارج، لأن النظام الدولي فرض نمطا جديدا من العلاقات الدولية والتكتلات، وشهد بيئة انتقلت فيها الدول في علاقاتها من التنافس والصراع إلى التعاون والتكامل، وتشكلت بذلك تكتلات كل منها حسب ظروفه وأهدافه.

وكما تمت الإشارة إليه، فنشأة الاتحاد الإفريقي مثلا واكبت هذا الوضع والتي لم تكن لأسباب موضوعية، فالنشأة جاءت بناء على أهواء ومصالح شخصية، وبرغبة وطموح الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية بعد قضية لوكاربي، فأخذ الاتحاد الإفريقي من حيث النصوص بالنمط العالمي، نصوص مستوردة أحيانا ولا تراعي الخصوصية الإفريقية، واستلهم هيكله من الاتحاد الأوروبي.

صحيح أن هذه التجمعات والتكتلات كانت محدودة من حيث الهياكل والنصوص واقتصرت أهدافها على المجال السياسي، لكن كانت هناك إمكانية لمراجعة تلك النقائص من خلال استحداث هياكل جديدة ورسم أهداف أشمل تشمل المجال التنموي والاقتصادي، دون اللجوء إلى تغييب كامل لهذه الأخيرة، ثم العمل على إعادة اعتماد نصوصها التي دخلت حيز التنفيذ، فمجمل التكتلات وإن راعت في نشأتها مسألة تحقيق التنمية وتوفير الأمن إلا أنها لم تراعي التدرج للوصول لهذه الأهداف وتطوير المجالات والآليات، ولم تضع معايير وشروط انضمام، بل إن بعضها قام برفع سقف الأهداف وحاول ضم وحدات متناقضة ومتفاوتة من حيث الإمكانيات والأشواط التنموية المحققة

وأولويات كل منها، فالهشة منها لا تلتزم بحجة قلة الإمكانيات وكثرة الالتزامات، والميسورة الحال منها لا تقوى على تحمل أعباء هذه الوحدات الهشة.

ومن جهته عمل الاتحاد الإفريقي على تفعيل المبادرات الإفريقية في مجال التنمية من خلال اعتماده للتجمعات الاقتصادية المنشئة بموجب معاهدة أبوجا، ومنها ما كانت موجودة قبله كما عمد على إدماج برنامج الشراكة الجديدة للتنمية من أجل إفريقيا والتي كانت عبارة عن برنامج تنموي يهدف إلى ما يصبوا إليه الاتحاد الإفريقي، حيث أصبحت وكالة تابعة له تعمل على تنفيذ سياساته التنموية، لكن الواقع الاقتصادي حسب المخططات التي رسمها الاتحاد الإفريقي لم تحترم من قبل التجمعات التي لا تسير بوتيرة واحدة وتشهد اختلالات داخلية.

فالبعض من هذه التكتلات والتجمعات -كما سبق الإشارة إليه- تشهد خلافات بين وحداتها ومنها ما يفتقر إلى الموارد، وإشكالية انتماء دول في عدة تجمعات ما يثبط عملها والتزاماتها أمام هذه التجمعات من جهة والاتحاد الإفريقي في حد ذاته من جهة أخرى. ومرد ذلك هو اختلاف أولوياتها، ومنها ما قطع شوطا من التنمية مقارنة بالوحدات الأخرى، ويضاف إليها إهمال الاتحاد الإفريقي لمسألة الالتزام والصرامة، إذ لم يرد في تصوره التنموي لا على سبل وقائية ولا علاجية ولا ردعية لحالات عدم احترام البرامج والتوصيات، وهو ما جعل الأجندة تمدد من حين لآخر فمتى تتحقق هذه الرؤى التنموية التي يصبو إليها الاتحاد الإفريقي؟

هذا، ناهيك على مخطط الأمم المتحدة وبرنامج الألفية للتنمية الذي كان يهدف إلى تخفيض الفقر إلى النصف سنة 2015 وهو ما لم يتحقق بالرغم من التحسن النوعي لا غير، فمعظم البلدان الأفريقية لا تزال تعمل على تحقيق مصالحها وخططها التنموية وتوفير الأمن حسب أولوياتها، وبطريقة فردية كذلك، مكرسة بهذا لعلاقة التبعية

مع المستعمر القديم والمانح الجديد والمستثمر المستقبلي، وهو ما يعني تجاوزا للاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية التابعة لها، والعمل الجهوي والقاري، والتفاوض في إطار جماعي.

ولهذا السبب يعتبر غياب تنمية اقتصادية حتمية الفشل في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وهذا الفشل الإفريقي لتحقيق أهدافه التنموية ألقى بتبعاته على الجوانب الاجتماعية الأخرى من صحة وتعليم وفقر وبطالة وتحديات بيئية، ودون إغفال ما تم تسجيله من تحسن منها ما هو فعلي، ومنه ما تحقق بفعل ارتفاع أسعار الموارد الطاقوية في فترة سابقة، وهناك إشكال بالنسبة للدول التي سجلت تحسنا في هذا المجال هل هي قادرة على المحافظة على النتائج المحققة أمام النمو الديمغرافي الذي تشهده القارة؟، وهل هي قادرة على الاستغناء على مجال المحروقات مستقبلا بتنوع اقتصادياتها؟، وهل هي آخذة بالحسبان في سياساتها التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية؟.

ونظرا لأهمية الاستقرار لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي فقد سعى الاتحاد الإفريقي لتحقيق السلام والاستقرار في القارة من خلال استحداث مجلس السلم والأمن، وتبني نصوص قانونية ومواثيق تجيز له التدخل في الحالات الخطيرة من جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، ورفضه للانقلابات العسكرية، وهي حالات أقرتها النصوص العالمية في إطار نشاط الأمم المتحدة، وهو يعمل في هذا الإطار مع الأمم المتحدة وفقا للفصل الثامن، لكن البيئة الأفريقية لا تزال تشهد انقلابات وانتهاكات لحقوق الإنسان كون الاتحاد الإفريقي يفتقر إلى نصوص صارمة للحد من هذه الظواهر، إذ يكفي في العديد من الحالات بتعليق عضوية الدول التي تشهد هذه الظروف الخطيرة في أنشطته، ويدعو للعودة إلى الشرعية.

أضف إلى ذلك عزوف الدول الأفريقية على المشاركة في أنشطة الاتحاد في مجال السلم، كما تتماطل في دفع اشتراكاتها السنوية ومساهماتها في مختلف آليات الاتحاد، وخير دليل أن مجلس السلم والأمن الذي أنشئ في 2004 لم تفعل قواته الجاهزة إلا في سنة 2015، التي من المفروض أنها كانت جاهزة في 2008 وبسبب تماطل الدول الأفريقية مددت الآجال إلى سنة 2010 ثم مددت مرة أخرى إلى سنة 2013، وبعد الأزمة المالية ظهر حزم لتفعيل هذه القوات وهذا دليل على محدودية دوره، وهذا الفشل في لعب الدور المنوط به فسخ المجال أمام الدول الأجنبية للتدخل في القارة الأفريقية من حين لآخر، في إطار الأمم المتحدة مثل السودان أو ليبيا أو تدخل فرنسا في مالي، بالإضافة إلى عمليات مختلطة أخرى شارك فيها الاتحاد الإفريقي.

وهذا ما يؤكد محدودية دور الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن على مستوى القارة الأفريقية، بسبب افتقاده للأدوات اللازمة وعجزه على طرح حلول جذرية للنزاعات التي تشهدها البيئة الأفريقية، ما يستلزم على الاتحاد مستقبلاً بلورة حلول مركبة لهذه الأزمات آخذاً بعين الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية، كما عليه أن يحرص على بناء دول وطنية ذات أنظمة حكم ديمقراطية، آخذاً بعين الاعتبار حماية كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا فلن ينجح في تحقيق أهدافه الكبرى المتعلقة بالسلم والأمن على مستوى القارة. إذ لا يمكن تشكيل اتحاد قوي وفعال بوحدات هشة وضعيفة، ففوة الاتحاد تكمن في قوة أعضائه.



المراجع



المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم احمد نصر الدين، *دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).
2. إبراهيم مشورب، *المنظمات الدولية الإقليمية* (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013).
3. إبراهيم نصر الدين، محمد عاشور، احمد علي سالم، *دليل المنظمات الإفريقية الدولية* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006).
4. بدر حسن الشافعي، *تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)* (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009).
5. بشير الكوت، *الوحدة الإفريقية في القرن العشرين* (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004).
6. توفيق المديني، *اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية* (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006).
7. جمال عبد الناصر مانع، *التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمختصة* (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008).
8. جواد راشمي، "التكامل المغربي ومآزق التنمية رباعي الأضلاع"، قضايا الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مارس 2008.
9. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة وليد عبد الحي (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985).

10. حسين رانيا خفاجة، " المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعي التكامل الإقليمي، " في محمد عاشور وأحمد علي سالم (محررين)، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق**، مشروع دعم التكامل الإفريقي، أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية 16-17 أبريل 2005 (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإقليمية، ط.1، 2005).
11. حمدي عبد الرحمن حسن، **الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).
12. ـ، **الفساد السياسي في إفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993).
13. ـ، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002).
14. ـ، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2007).
15. ـ، **الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2011).
16. ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد (الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2001).
17. عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999).
18. عبد العزيز رفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال** (القاهرة، مكتبة القاهرة الجديدة، 1970).
19. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

20. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، *إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة* (السودان: دار مصحف إفريقيا، 2004).
 21. محمد عاشور، احمد على سالم (محررين)، *التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وأفاق* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).
 22. —، *دليل المنظمات الإفريقية الدولية* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006).
 23. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، *التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها* (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001).
 24. محمد محمود الإمام، *تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي* (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998).
 25. محمود أبو العينين محرر، *الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية* (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001).
 26. —، *إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2000).
 27. مصطفى عثمان إسماعيل، *قضايا إفريقية معاصرة* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
 28. معمر بوزنادة، *المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).
 29. ميشيل تودارو، *التنمية الاقتصادية*، ترجمة محمود حامد محمود عبد الرزاق ومحمود حسن حسني (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009).
- التقارير الرسمية:
30. الاتحاد الإفريقي، " *اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته* "، أديس أبابا، أثيوبيا، 2003.

31. الاتحاد الإفريقي، إدارة الإعلام والاتصال، بيان صحفي رقم 157/2015 " عقد مشاورات لتعزيز وتصديق وتنفيذ الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم"، أبيجان، كوت ديفوار، 13 جويلية 2015.
32. الاتحاد الإفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، " كفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا"، أديس أبابا، جويلية 2010.
33. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي " تقرير اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، أديس أبابا، أثيوبيا، 24 جانفي 2011.
34. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، " التقرير عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي"، أديس أبابا - أثيوبيا، 9-13 يوليو 2012.
35. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، " تقرير اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، أديس أبابا - أثيوبيا، 24-28 جانفي 2011.
36. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، " مشروع البرتوكول الخاص بالدمج بين المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الإفريقي: الملحق الأول، في: مشروع تقرير اجتماع لجنة الممثلين الدائمين والخبراء لقانونيين للدول الأعضاء عن مختلف المسائل القانونية، الدورة العادية السابعة، سيرت ليبيا، 28 جوان -02 جويلية 2005.
37. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، تنفيذ المقرر EX.CL/288(X) بشأن مشروع الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم"، أديس أبابا، أثيوبيا، 25،26 جانفي 2007.
38. الاتحاد الإفريقي، مؤتمر الاتحاد، مشروع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الدورة العادية الثالثة، أديس أبابا، 6-8 جويلية 2004.
39. اتحاد المغرب العربي، " معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي"، المعتمدة في 17 فبراير 1989 في مراكش.

40. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أمانة الأونكتاد، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد"، جنيف، 2-5 جويلية 2012.

المقالات:

41. تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك"، *مجلة إفريقيا قارتنا*، ع. 08 (نوفمبر 2013)، ص ص. 01-04.

42. جمال طه علي، "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية"، *المجلة السياسية الدولية*، ع. 23، (2013)، ص ص. 259-286.

43. حمدي عبد الرحمن حسن، "الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد" *دراسات استراتيجية*، ع. 162، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، ص. 43.

44. الطيب أحمد الجبار، "السوق المشتركة لدول شوق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)"، *مجلة المصرفي*، ع. 59 (مارس 2011)، ص ص. 47-51.

45. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: النهج المعاصر التكامل الاقتصادي الإقليمي، *مجلة الباحث*، ع. 07 (2009-2010)، ص ص. 107-122.

46. فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا" *مجلة الأستاذ*، ع. 201 (2012)، ص ص. 425-434.

47. كاتينكا ريديوس، "اتفاقية كمبالا والتزامات الجماعات المسلحة"، *نشرة الهجرة القسرية*، ع. 37 (مارس 2011)، ص ص. 11، 12.

48. منى حسين عبيد، "منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية: مشكلتنا جنوب السودان والصومال نموذجا"، *مجلة العلوم السياسية*، ع. 35 (2007)، ص ص. 187-204.

49. نادية عبد الفتاح، "خمسون عاما على العمل الوجدوي الإفريقي بين آمال الوحدة وتحديات الواقع"، *آفاق إفريقية* (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، م.11، ع. 38، 2013)، ص.12.

50. نغم محمد صالح، "التطورات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، *مجلة العلوم السياسية*، بغداد، ع. 35 (2007)، ص ص. 215-232.

51. ولد محمد عيسى محمد محمود، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية: دراسة حالة الكوميسا"، *مجلة الباحث*، ع. 10 (2012)، ص ص. 23-32.

مواقع الإنترنت:

52. محمد عاشور، قمة سرت الإفريقية الطارئة ومشروع الوحدة الإفريقية: آفاق الفكرة وقيودها في: <http://www.hadaracenter.com/pdfs/pdf> تاريخ الاطلاع: مارس 2015.

53. الموقع الرسمي لتجمع دول الساحل والصحراء (سين، صاد) في <http://au.int/ar/recs/censad> تم الاطلاع بتاريخ 28 /09 /2015.

54. الموقع الرسمي للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي السادس في: <http://au.int/ar/recs/sadc> تاريخ الاطلاع : 29 /09 /2015.

المراجع باللغة الأجنبية

Livres :

55. Amandine Gnanguenom, *"le rôle des communautés économiques régionales dans la mise en œuvre de l'architecture africaine de paix et de sécurité"*, délégation aux affaires stratégique, (Paris, sous-direction politique et prospective de défense, octobre, 2010).

56. Barney Karuumombe “ Le NEPAD : un partenariat entre un cavalier et son cheval? ” dans ***Le NEPAD Face a Ses Défis : Alternatives a la Mondialisation Néo- Libérale***, Institut National du Travail et du Développement économique (édité), (Johannesburg : NALEDI, 2004).
57. Barry Buzan and al, ***Security: A new Framework for Analysis*** (Colorado: lynne Rienner Publishers, 1998).
58. —, ***people State And Fear: The National Security Problem In International Relations*** (Great Britain: Wheatsheaf Books LTD, 1983).
59. Blaise Tchikaya, ***le Droit de L’union Africaine : Principes, Institutions et Jurisprudence*** (Paris: berger levrault, 2014).
60. Dominique Bangoura, Emile Fidieck A Bidias, ***L’Union Africaine et les Acteurs Sociaux dans la Gestion des crises et des Conflits Armés***(Paris : L’Harmattan, 2006).
61. Françoise Nduwimana, ***société civile africaine : Enjeux et perspectives d’une prise de conscience***, (Ottawa : partenariat Afrique Canada, 2004).
62. Fulbert Sassou Attisso, ***de l’unité Africaine de Nkrumah a L’union Africaine de Kadhafi*** (Paris : l’harmattan, 2008).
63. Gilbert Toppe, ***L’Union Africaine et le Développement de L’Afrique*** (Paris : L’Harmattan, 2010).

64. Laura Neack and Jeanne Hey,"Generationl Change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neack and al. (eds), ***Foreign Policy Analysis*** (New jersy: Prentice Hall,1995),p.10.
65. Naomi Chazan and all. , ***Politics and Society in Contemorary Africa*** (USA: Lynne Rienner, 1999).
66. Olivier Dautresme, ***Pour mémoire : 1960, Année de L'Afrique*** (SCEREN (CNDP-CRDP)2010).
67. Pierre Bauchet et Paul Germain, ***L'Éducation, Fondement du Développement Durable en Afrique*** (France : les Presses Universitaires de France, 2003).
68. Pierre Jacquemot, ***Économie Politique de L'Afrique Contemporaine*** (Paris : Armand Colin, 2013).
69. Roger Youmba Ngué, ***Qui Menace la Paix et la Stabilité en Afrique ?***(Paris : L'Harmattan, 2013).
70. Stéphanie Dujardin, « L'Union Africaine : Objectif et moyens de Gestion des Crises Politiques et des Conflits Armes », dans : Dominique Bangoura, Emile Fidieck A Bidias, ***L'Union Africaine et les Acteurs Sociaux dans la Gestion des crises et des Conflits Armés*** (Paris : L'Harmattan, 2006).
71. William Tordoff, ***Government and Politics in Africa*** (London: Mac Milan Press, 1997).

72. Wolfe Braude, ***SADC, COMESA and the EAC: Conflicting regional and trade agendas***, Institute for global dialogue, OCCASIONAL PAPER NO 57, Johannesburg, South Africa, October 2008.

Rapports :

73. Africain union, ***decision on the integration of the new partnership for Africa*** (Addis Ababa, 2010).
74. African Development Bank Group, African Union Commission, Economic Commission for Africa, ***Africain statistical Yearbook/Annuaire Statistique pour l'Afrique 2014***, Denmark, 2014.
75. African development bank, ***African Development Report 2014:Regional Integration for Inclusive Growth***, Abidjan, cote D'ivoire, 2014.
76. African Union, « ***Decision on the Integration of the New Partnership for Africa's Development (NEPAD) Into the Structures and Processes of the African Union Including the Establishment of the NEPAD Planning and Coordinating Agency(NPCA)*** », African Union Assembly, Addis –Abéba, 02 February 2010.
77. African Union, « ***list of Countries which have Signed , Ratified / Acceded to the African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention)*** », Addis Ababa, 30/07/2015, p. 01,02.

78. African Union, « ***Abuja Call for Accelerated Action towards Universal Access to HIV Aids, Tuberculosis and Malaria Services in Africa*** », Abuja, Nigeria, 02–04 May 2006.
79. African Union, « ***Maputo Declaration on HIV/ AIDS, Tuberculosis, Malaria and Other Related Infectious Diseases*** », Maputo, Mozambique, 10–12 July 2003.
80. African Union, « ***Roadmap on Shared Responsibility and Global Solidarity for Aids, TB and Malaria Response in Africa*** », Addis – Abéba, 3 July 2012.
81. African Union, African Peer Review Mechanism, « ***Annual Report 2011*** », 2011.
82. African Union, African Union Commission, « ***The Celebration of the 10th Anniversary of the Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa*** », Message by Aisha Abdullahi, Commissioner for Political Affairs, Addis Ababa, August 2013.
83. African Union, African union commission, ***African Peace and Security Architecture, APSA Roadmap 2016– 2020***, Addis Abéba, December 2015.
84. African Union, Special Summit of African Union On HIV and AIDS, Tuberculosis and Malaria (ATM), « ***Declaration of the Special Summit***

- of African Union On HIV and AIDS, Tuberculosis and Malaria* in Africa by 2030», Abuja, 12–16 July 2013.
85. African Union, the African Union Commission, « ***Plan of Action on Sexual and Reproductive Health and Rights (Maputo Plan of Action)*** », Maputo, Mozambique, 18–22 September 2006.
86. African union, « ***African union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa, (Kampala Convention)*** », 2009.
87. Amnesty International, 56th Ordinary Session of the Commission on Human and Peoples Rights, « ***Human Rights Situation in Africa: Agenda Item 3*** », Banjul, 22 April 2015.
88. Association AMAPROD– Mauritanie et autres (Association signataires), « ***Déclaration sur la Situation des Droits de L’Homme en Afrique du Nord*** », Banjul, 21 Avril 2015.
89. Banque Africaine de Développement, Fonds Africain de Développement, « ***Politique de Groupe de la Banque en Matière de Réduction de la Pauvreté*** », Février 2004, p.06.
90. Bureau International du Travail (Genève), Rapport du Directeur général, « ***L’Agenda du Travail Décent en Afrique : 2007–2015*** », Onzième Réunion régionale africaine, Addis–Abeba, Ethiopie – Avril 2007.

91. Bureau International du Travail (Genève), Rapport du Directeur général, « **Renforcer l'autonomie des peuples d'Afrique grâce au travail décent** », Douzième Réunion régionale africaine, Johannesburg, 11-14 octobre 2011.
92. Burkina Faso, Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération Régionale, « **Dialogue Intergénérationnel Entre les Chefs D'Etat et de Gouvernement de L'Union Africaine et un Groupe de Jeunes sue le Thème : Accélération de L'Emploi des Jeunes en Afrique** », Addis-Abeba, le 30 janvier 2014.
93. CEA, « **Traité Instituant la Communauté Économique Africaine** », Abuja, Nigeria, 03 Juin 1991.
94. CEDEAO, « **Vers Une Communauté Démocratique et Prospère : Vision 2020 de la CEDEAO** », ECOWAS, CEDEAO, 2010.
95. Commission de L'Union Africaine, « **État de L'Intégration en Afrique** », Juillet 2011.
96. Commission Economique pour L'Afrique, « **Indice de Développement et des Inégalités entre les Sexes en Afrique** », Addis – Abéba, septembre 2004.
97. Communauté des Etats Sahélo-Sahariens (CEN-SAD), « **Communique Final de la Session Extraordinaire de la Conférence des Chefs D'État et/ ou de Gouvernement** », N'Djamena (Tchad), le 16 Février 2013.

98. Communauté des États Sahélo-Sahariens (CEN-SAD), « *Discours de Secrétaire Général de la CEN-SAD a la Réunion sur la Contribution des Communautés Économiques Régionales à L'Agenda 2063 de L'Union Africaine* », New York, 1 Octobre 2014.
99. Communauté Economique des Etas de L'Afrique Centrale, « *Protocole Instituant la Communauté Economique des Etas de L'Afrique Centrale* », Malabo, Guinée équatoriale 24 Juin 1999.
100. East African Community, « *EAC Development Strategy (2011/12-2015/16): Deepening and Accelerating Integration* », August 2011.
101. East African Community, « *Treaty for the Establishment of the East African Community* », as Amended on 14 December 2006 and 20 August 2007.
102. Fédération International des Ligues des Droits de L'Homme, 56eme Session Ordinaire de la Commission Africaine des Droits de L'Homme et des Peuples, « *Intervention Orale sur la Situation Générale des Droits de L'Homme en Afrique : point 4 de l'agenda* », Banjul, Gambie 21 avril – 07 mai 2015.
103. Freedom House, *Freedom of the Press 2015*, (New York: freedom house, April 2015).
104. IGAD, « *Accord Portant Création de L'Autorité Intergouvernementale pour le Développement (IGAD)* », Nairobi, Kenya, 21 Mars 1996.

